وثيقة بالمساهمات التي قدّمها أصحاب المصلحة

عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+

التقرير الموازي المقدّم إلى قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+

إيطاليا 2023
قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2
عملية تقييم الحصيلة

الموجز

في إطار التحضير لعملية التقييم المرتقبة لحصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+، دعا مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية (المركز) أصحاب المصلحة إلى المشاركة في دراسة استقصائية بهدف جمع رؤى قيّمة بشأن تجاربهم في تنفيذ ودعم تحويل النظم الغذائية، في المرحلة المفضية إلى انعقاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+. وتولى مؤلف مستقلّ تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية وإعداد مشروع التقرير. وتمت مراجعة مشروع التقرير من خلال استعراض الأقران الذي اضطلعت به المجموعة الاستشارية المعنية بإشراك أصحاب المصلحة وإقامة الشبكات بينهم خلال سلسلة من الاجتماعات. وقامت المجموعة الاستشارية المعنية بإشراك أصحاب المصلحة وإقامة الشبكات بينهم بمراجعة التقرير وإعداده بصيغته النهائية. ويُقدّم هذا التقرير إلى قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ باعتباره "وثيقة المساهمات التي قدّمها أصحاب المصلحة" أو "التقرير الموازي المقدّم إلى قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+."
وطُلِب من أصحاب المصلحة تقديم مساهماتهم وإبداء آرائهم بخصوص الجوانب التالية:

- **مساهمة أصحاب المصلحة في متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية:** كشفت نتائج الدراسة الاستقصائية أنّ أصحاب المصلحة كافة قد أدّوا دورًا مهمًا في قيادة عملية تحويل النظم الغذائية. واضطلع كلّ من المنظمات النسائية والشعوب الأصلية والشباب والمنتجين بدور فاعل في زيادة الوعي وبناء قدرات الفئات المستهدفة من خلال مساعدتها على تحسين سُبل عيشها عن طريق الإنتاج والتجهيز الآمنين للأغذية، بما في ذلك الإنتاج الحيواني. وساهمت مجموعات الشعوب الأصلية بتقديم المعرفة والحكمة في ما يتعلق بالأراضي عمومًا وبالقطاع الزراعي بشكل خاص. وقدّمت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية خبرة قيّمة بغية فهم المشاكل المتصلة بالنظم الغذائية بشكل أفضل وإيجاد حلول لها. واتخذ قطاع الأعمال التجارية والصناعة إجراءات لتنفيذ إعلان قطاع الأعمال التجارية الذي وقّعه 220 مسؤولًا من المسؤولين التنفيذيين في إطار قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، بدعم من المنظمات التي تضمّ في عضويتها منشآت تجارية.

- **الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها البلدان ومنظومة الأمم المتحدة وشبكة الدعم لإشراك أصحاب المصلحة بشكل هادف في متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية:** أفيد عن حالات من التعاون الوثيق بين المجموعات المختلفة. وهي تشمل أوجه التعاون بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والجهات الفاعلة الحكومية في مجالات مثل الإنتاج الزراعي المستدام والتغذية على نحو مستدام. وأفيد عن تعاون المنظمات الشبابية مع الجهات الحكومية لمكافحة الجوع من خلال الإنتاج المحلي، ومشاركة المنظمات النسائية في الحوارات بشأن التخطيط الوطني، فضلًا عن تعاون أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الوطني لوضع منظور مشترك بشأن تحويل النظم الغذائية.

- **التحديات المستمرة التي يواجهها أصحاب المصلحة والمجالات التي تتطلب التحسين:** اعتُبرت بشكل عام عمليات تخصيص الموارد وإدارتها وتنسيقها على المستويين الوطني والمحلي ومع الأمم المتحدة أنها تحديات مستمرة. وأشارت الردود أيضًا إلى رؤية مجزأة للنظام الغذائي على المستوى الوطني وكذلك إلى الصعوبات في تحديد جهات الاتصال الحكومية لأغراض تحويل النظم الغذائية. وأكّد أصحاب المصلحة، لا سيما أولئك الذين غالبًا ما تكون قواعدهم مهمَّشة، على الحاجة إلى زيادة الموارد المخصصة. وأشار أصحاب المصلحة إلى أنّ أولويات الحكومة تتغيّر بشكل كبير من إدارة إلى أخرى، ما يعيق أولويات برامج تحويل النظم الغذائية. ويجب تمثيل النساء، ولا سيما صاحبات الحيازات الصغيرة منهنّ، بشكل أفضل وتخصيص الموارد بشكل أفضل لتلبية احتياجاتهنّ. وقد أشار أصحاب المصلحة إلى أنّ المزارعات لا يحصلن على المستوى نفسه من الاهتمام الذي يحصل عليه نظرائهن من الرجال في ما يتعلق بالسياسات العامة والوصول إلى الأسواق التجارية. وتتطلب الاستفادة من معارف الشعوب الأصلية وحكمتها، وكذلك دعمها بشكل عام، التزامات بتوفير الموارد. وأشار المجيبون إلى أنّ الحكومات المحلية غالبًا ما تفتقر إلى الخبرة الفنية أو التمويل اللازمين لدعم مبادرات تحويل النظم الغذائية بشكل فاعل. وأشاروا إلى أنّ محدودية الموارد تشمل نقص البنية التحتية، التي يمكن أن تعيق التقدم المحرز أيضًا. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز الوصول إلى البيانات المتاحة للعموم وإدماجها في عملية صنع القرارات لتشجيع الأدوات والخدمات والاستثمارات العامة والخاصة وغير الربحية.

- **آراء أصحاب المصلحة حول كيفية ربط قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ بالمبادرات والعمليات العالمية الأخرى:** يتّفق أصحاب المصلحة كافة على ضرورة ربط التحوّل في النظم الغذائية بجداول الأعمال العالمية، ومع ذلك فقد اختلفت وجهات نظرهم بشأن نطاق هذه الروابط. وأشار الكثيرون إلى أنّ فعالية هذه الروابط تعتمد على تبسيط البرامج. وساد اعتقاد عام بأنّ قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ يمكن أن توفر فرصة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأمن الغذائي والعمل المناخي والتنمية المستدامة، وأنّ ربط قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ بمبادرات عالمية أخرى يمكن أن يعزز أوجه التآزر وأن يُضاعف التأثيرات وأن يوطّد العمل الجماعي نحو تحقيق الأهداف المشتركة. ورأى بعض من أصحاب المصلحة أنّ جداول الأعمال العالمية بحاجة إلى أن تكون مترابطة بشكل فعال وبطرق مختلفة. وأشاروا إلى أنّ عملية تحويل النظم الغذائية تتداخل مع أهداف التنمية المستدامة وترتبط ارتباطًا وثيقًا بتغيّر المناخ وبالتنوع البيولوجي. وفي الوقت نفسه، ساد انطباع لدى أصحاب المصلحة بالإفراط في عقد القمم. وسلّط أصحاب المصلحة الضوء على الحاجة إلى اتباع "نهج شامل أكثر" لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمثلت الانتقادات الموجّهة إلى جدول الأعمال العالمي الحالي في تركيزه الكبير على التكامل والتنسيق، في حين أن هناك حاجة إلى بذل جهد أكثر اتساقًا لرصد التقدم الذي تحرزه الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز النظم الغذائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن هذا التقدّم.

- **الإجراءات ذات الأولوية التي يعتزم أصحاب المصلحة تنفيذها خلال السنتين اللاحقتين لانعقاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+:** تَشارك أصحاب المصلحة مجموعة واسعة من الأنشطة ذات الأولوية التي يعتزمون تنفيذها على مدى العامين المقبلين من أجل دعم تحويل النظم الغذائية في بلدانهم. وتشمل هذه الأنشطة، على سبيل المثال لا الحصر: الالتزام بتشجيع الإنتاج الزراعي المستدام والحفاظ على التنوع البيولوجي والإنتاج الغذائي المنزلي والزراعة الدائرية؛ وتعزيز تنظيم أنشطة العاملين في النظام الغذائي، ولا سيما النساء؛ والترويج للبرامج التعليمية على المستوى الوطني مثل مبادرات الزراعة الإيكولوجية؛ وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى، وتنفيذ برامج الدعوة لتوعية واضعي السياسات بالتحديات التي يواجهها المزارعون الأسريون؛ وتعزيز الابتكار واعتماد التكنولوجيا للحدّ من الأثر البيئي المترتب عن الإنتاج الغذائي.

- **توصيات للجهات الفاعلة ولأصحاب المصلحة الآخرين:** تبادل أصحاب المصلحة عددًا من التوصيات مثل: تشجيع الأبحاث العلمية وضمان تحويلها إلى حلول عملية، فضلًا عن إدراج المسائل المتصلة بالشعوب الأصلية والنهج التي تُركّز على المزارعين في الجهود البحثية؛ ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بإنشاء قنوات اتصال مباشر مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني وتوفير التمويل لتنفيذ السياسات العامة والمشاريع. وتُشجَّع الحكومات على إنشاء آليات لتعزيز إشراك المنظمات غير الحكومية، ولا سيما مجموعات الشعوب الأصلية، وعلى دعم برامج الدراسات العليا التي تركز على النظم الغذائية. ومن بين الخطوات الأساسية التي تمّ تحديدها ضمان وصول المزارعين/المنتجين إلى التمويل المناخي، والملكية المشتركة للمبادرات المناخية، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على وضع خطط الأعمال التجارية لتيسير الحصول على التمويل. ويشجّع أصحاب المصلحة باستمرار تعميم مسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ويشير تحليل الردود والمشاورات الإضافية مع المجموعة الاستشارية المعنية بإشراك أصحاب المصلحة وإقامة الشبكات بينهم، والتابعة لمركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية، إلى ضرورة وضع هيكل قائم على تعدّد أصحاب المصلحة وتعدّد القطاعات من أجل دعم المسارات الوطنية الرامية إلى إحداث تحوّل مستدام في النظم الغذائية. ولن يقتصر دور هذا الهيكل، على سبيل المثال، على الاعتراف بالحاجة إلى تخصيص قدر أكبر من الموارد، بل سيوفر أيضًا طريقة عمل لتلبية تلك الاحتياجات. ويجب أن يشمل هذا الهيكل الجوانب الرئيسية الثلاثة التالية وأن يقوم بتنفيذها:

1- إرساء "حوكمة أفضل لتحويل النظم الغذائية" على المستوى القطري؛
2- والاعتراف بالمساواة بين الجنسين كأحد الأبعاد الشاملة الرئيسية لتحويل النظم الغذائية؛
3- توضيح الروابط مع برامج عالمية أخرى، ليس على المستوى العالمي وحسب، ولكن على المستوى القطري أيضًا.

ويتوقع أصحاب المصلحة أن تعمل قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ كمنتدى لتبادل المعارف وأفضل الممارسات والحلول القابلة للقياس والخبرات، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في ضمان حصول الجميع على أغذية صحية وميسورة الكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر أصحاب المصلحة أنّ قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ يجب أن تُقدّم تقييمًا شاملًا لحالة النظم الغذائية العالمية القائمة، مع مراعاة وجهات النظر والتحديات والفرص المتنوعة المرتبطة بمختلف الجهات الفاعلة في النظم الغذائية. واعتبر المجيبون أنّه من المهم أن تساعد القمة في إيجاد طرق للتخلّص التدريجي من ممارسات النظم الغذائية غير المستدامة، وتجنب المهدر من الأغذية، ولا سيما الخسائر في مرحلة ما بعد الحصاد، وضمان إيصال آراء المنظمات الشعبية، وتسليط الضوء على الدور الذي يؤديه أصحاب المصلحة كافة في إحداث تحوّل مستدام في النظم الغذائية، ولا سيما المزارعات والعاملات غير النظاميات؛ والشباب؛ والشعوب الأصلية؛ والمزارعون/المنتجون؛ والقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والمنظمات غير الحكومية، والأوساط العلمية والتكنولوجية.

ويأمل أصحاب المصلحة أيضًا في أن تنجح قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ في تعبئة الموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بتحويل النظم الغذائية، وأن تُسفر هذه القمّة أيضًا عن توصيات عملية تُسهّل تنفيذ السياسات التمكينية وبالتالي تمهد الطريق لوضع خطط عمل ملموسة لتحويل النظم الغذائية على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية والمجتمعية.

أولًا

مقدمة ومعلومات أساسية

لا تُمثّل الأغذية وسيلة لكسب القوت فحسب، بل إنها تجسّد ثقافتنا وهي ضرورية لبقاء مليارات الأشخاص على قيد الحياة في جميع أنحاء العالم. ويُشارك الإنسان كلّ يوم في الأنشطة الأساسية لإنتاج المنتجات الغذائية وحصادها وتجهيزها ونقلها إلى الأسواق وإلى منازلنا قبل استهلاكها. ويتّخذ الإنسان قرارات بشأن ما يجب تناوله بناءً على توفّر الأغذية وإمكانية الوصول إليها. وتُشكّل هذه الأعمال الروتينية اليومية أساس حياتنا وثقافاتنا واقتصاداتنا وعلاقتنا بالعالم الطبيعي. وبنفس القدر من الأهمية، تزرع النظم الغذائية الأمل في النفوس، إذ يؤدي كلّ من النساء والشباب دورًا رئيسيًا في تعزيز النظم الغذائية التي توحّد العائلات والمجتمعات والأمم في تناغم مع الطبيعة.

وإذ يدخل عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 عامه الثالث، يتّضح أنّ العديد من النظم الغذائية العالمية لا تزال هشّة بشكل مقلق وأنّها غير قادرة على توفير الغذاء الكافي للجميع. وقد عاود معدّل الجوع ارتفاعه مجددًا، ما يؤثر على حوالي ثلاثة مليارات شخص، أي قرابة نصف سكان العالم. ولا تزال كلفة النظم الغذائية الصحية والمتوازنة بعيدة المنال من الناحية المالية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص. وفي الوقت نفسه، أصبح سوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك السمنة، مترسخًا بعمق، مع ما لذلك من تداعيات سلبية بعيدة المدى على الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والاقتصاد. ويؤدي الفقر والتفاوتات الكبرى إلى استفحال عوامل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، التي تتفاقم بدورها بسبب النزاعات والظواهر المناخية القصوى والتقلبات الاقتصادية.

ويتّسم نظامنا الغذائي الحالي بأوجه ضعف عديدة. فقد أسفر تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي عن آثار سلبية متزايدة على الإنتاج الغذائي والمنتجين المحليين. ويُشدّد التقرير الأخير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ على أنّ عدم تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم إلى النصف خلال العقد المقبل، سيؤدي إلى احترار يتراوح بين 1.5 درجات ودرجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية خلال القرن الحادي والعشرين، ما يفاقم التحديات التي تواجهها النظم الغذائية.[1]

1 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، التقرير التوليفي لدورة التقييم السادس: "تغيّر المناخ في عام 2023"، متاح على الرابط التالي: https://www.ipcc.ch/languages-2/arabic/ (باللغة الإنكليزية).

وتُشير النتائج الأخيرة إلى أنّ النظم الغذائية تُنتِج أكثر من ثلث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، وإلى أنّها تُمثل العامل الرئيسي لفقدان التنوع البيولوجي.[2] ويستخدم القطاع الزراعي أكثر من 70 في المائة من المياه العذبة على الصعيد العالمي.[3] ومع ذلك، فلا بدّ من الاعتراف بأنّ نظم الإنتاج الغذائي المستدامة تُمثّل جزءًا أساسيًا من الحلول لتلك المسائل الملحة. ولدينا القدرة على تغذية عدد سكان العالم المتزايد مع الحفاظ على كوكبنا في الوقت ذاته. ومع توفّر التمويل الكافي والملائم، يمكن أن تقود النظم الزراعية والغذائية عملية تخفيض الانبعاثات بنسبة 20 في المائة من أجل تحقيق الأهداف المناخية المحددة لعام 2050 وأن تُنتج فرصًا جديدة في الأسواق تبلغ 4.5 تريليون دولار أمريكي سنويًا.

وفي ضوء هذه التحديات الهائلة، جمعت الأمم المتحدة في عام 2021 مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وأشركت عشرات آلاف الأشخاص من المستويات المحلية إلى العالمية، في مسار تحويلي يُعرف باسم قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية. وقدّمت "قمّة الحلول" اقتراحات لتحفيز العمل التحويلي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وفي إطار متابعة أعمال القمة، التزم الأمين العام للأمم المتحدة في ملخص الرئيس وبيان العمل الصادر عن قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية بعقد *"اجتماع عالمي تقييمي كلّ عامين لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج هذه العملية ومساهمتها في تحقيق خطة عام 2030."* وستتمّ أوّل عملية تقييم، في الفترة الممتدة من 24 إلى 26 يوليو/تموز 2023، وستستضيفها إيطاليا، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة التي تُوجد مقارها في روما (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي)، ومركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا. والهدف من ذلك هو إتاحة الفرصة للبلدان للإبلاغ عن التقدم المحرز على المستوى الوطني منذ انعقاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية وعن مساهماتها في تحقيق خطة عام 2030، في ظلّ السياق العالمي الحالي الذي تغيّر بشكل كبير منذ عام 2021.

2 Crippa, M., Solazzo, E., Guizzardi, D. et al. Food systems are responsible for a third of global anthropogenic GHG emissions. Nat Food 2, 198–209 (2021). https://doi.org/10.1038/s43016-021-00225-9 and https://www.fao.org/news/story/en/item/1379373/icode/; Benton, T., Bieg, C., Harwatt, H. et al. Food systems impacts on biodiversity loss. Three levers for food system transformation in support of nature. Research Paper. Chatham House. February 2021. Available at: https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2021-02/2021-02-03-food-system-biodiversity-loss-benton-et-al_0.pdf;

3 الموارد المائية من أجل الأغذية والزراعة المستدامين. وتمّ إعداد هذا التقرير في ضوء رئاسة ألمانيا لمجموعة العشرين. روما، 2017. متاح على الرابط التالي: https://www.fao.org/3/i7959e/i7959e.pdf (باللغة الإنكليزية).

© FAO/Pedro Costa Gomes

وتلتزم قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ بتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وبتشجيع الحوار بين المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة كافة. ويتعاون مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية بشكل مكثف مع أصحاب المصلحة في مجال النظم الغذائية لضمان إنشاء آلية مراقبة وثيقة لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية من أجل دعم خطة عام 2030 من خلال تحويل النظم الغذائية. وأُنشئت المجموعة الاستشارية المعنية بإشراك أصحاب المصلحة وإقامة الشبكات بينهم لإشراك هذا المركز وتقديم المشورة له على مدى فترة زمنية مطوّلة، مع تعيين جهات اتصال مرشّحة ذاتيًا من الفئات التي تحظى بالأولوية (أصحاب المصلحة) كما هو محدد في بيان العمل الصادر عن أمين عام الأمم المتحدة، ولا سيما الشباب والشعوب الأصلية والمنتجون والنساء والقطاع الخاص.

وتحضيرًا لانعقاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+، دعا المركز أصحاب المصلحة إلى المشاركة في دراسة استقصائية[4] لتوضيح الأعمال المضطلع بها في إطار التحضير للقمة وما قاموا به من أنشطة لتنفيذ عمليات تحويل النظم الغذائية أو دعمها.

4 انظر الملحق 1 للاطلاع على الأسئلة الواردة في الدراسة الاستقصائية.

وقد سعت هذه الدراسة الاستقصائية إلى تحقيق ما يلي:

- تسليط الضوء على الإجراءات التي اتخذتها المنظمات/مجموعات أصحاب المصلحة لدعم تنفيذ المسارات الوطنية وغيرها من الأنشطة الرامية إلى إحداث تحوّل في النظم الغذائية في إطار متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية؛
- والاطلاع على وجهات النظر المختلفة بشأن عملية متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، بما في ذلك الإجراءات الإيجابية المتخذة والتحديات التي لا تزال قائمة والروابط مع المبادرات العالمية الأخرى؛
- وجمع معلومات بشأن تطلعات أصحاب المصلحة إزاء قمة الأمم المتحدة الثانية للنظم الغذائية وتوصياتهم للمضي قُدمًا، بما في ذلك الإجراءات ذات الأولوية الخاصة بهم.

وتولى مؤلّف مستقلّ تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية وإعداد مشروع التقرير. وتمت مراجعة مشروع التقرير من خلال استعراض الأقران الذي اضطلعت به المجموعة الاستشارية المعنية بإشراك أصحاب المصلحة وإقامة الشبكات بينهم خلال سلسلة من الاجتماعات. وقامت المجموعة الاستشارية المعنية بإشراك أصحاب المصلحة وإقامة الشبكات بينهم بمراجعة التقرير وإعداده بصيغته النهائية.

ويُعرض هذا التقرير على قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ باعتباره "وثيقة المساهمات التي قدّمها أصحاب المصلحة" أو "التقرير الموازي المقدّم إلى قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+."

هيكل التقرير

يتألف هذا التقرير من خمسة أقسام رئيسية.

- يصف القسم الأول بعنوان "المقدمة والمعلومات الأساسية" المشاكل المرتبطة بالنظم الغذائية وبأهداف التنمية المستدامة والحلول المحتملة لها. وهو يُقدّم موجزًا عن قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية.
- ويسلط القسم الثاني الضوء على الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات/مجموعات أصحاب المصلحة لدعم تنفيذ المسارات الوطنية وغيرها من الأنشطة الرامية إلى إحداث تحوّل في النظم الغذائية في إطار متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، بما في ذلك الممارسات الجيدة.
- وينظر القسم الثالث في وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن الإجراءات الإيجابية التي تتخذها البلدان ومنظومة الأمم المتحدة وشبكة الدعم لإشراك أصحاب المصلحة بشكل هادف في متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية. ويناقش هذا القسم أيضًا الآراء التي أعرب عنها أصحاب المصلحة بشأن التحديات المستمرة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين في ما يتعلق بقيام البلدان ومنظومة الأمم المتحدة وشبكة الدعم بإشراك أصحاب المصلحة في متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية بصورة مجدية.
- ويتضمن القسم الرابع آراء أصحاب المصلحة حول كيفية ربط قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ بمبادرات عالمية أخرى، مثل قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 وقمة المستقبل لعام 2024 ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ والعمليات العالمية الأخرى.
- وينظر القسم الخامس في الإجراءات ذات الأولوية التي تعتزم المنظمات/مجموعات أصحاب المصلحة اتخاذها خلال العامين المقبلين لدعم إحداث تحوّل في النظم الغذائية في بلدانهم. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمّن هذا القسم الاقتراحات والتوصيات التي قدّمها أصحاب المصلحة بشأن العمل الذي يجب تنفيذه بعد انعقاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ لضمان مشاركة مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة بشكل فعال في إجراءات متابعة القمة والمساهمة فيها، من أجل دعم التحوّلات الطارئة على النظم الغذائية القطرية والمبادرات العالمية والإقليمية ذات الصلة والمواءمة معها.

ثانيًا

مساهمات أصحاب المصلحة في إجراءات متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية

يسلّط هذا القسم الضوء على الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات/مجموعات أصحاب المصلحة لدعم تنفيذ المسارات الوطنية و/أو غيرها من الأنشطة الرامية إلى إحداث تحوّل في النظم الغذائية في إطار متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية.

ويُقدّم أصحاب المصلحة كافة مساهمات مهمة في مسار تحويل النظم الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، تمثّل كل خطوة إلى الأمام مجموعة متنوعة من الأولويات والمهارات والتطلعات، وغالبًا ما تُؤثر الأنشطة التي ينفذها أحد أصحاب المصلحة تأثيرًا إيجابيًا على الآخرين.

وقدّم أصحاب المصلحة مساهمات بارزة في مجموعة متنوعة من البيئات. وقد اتخذّ العديد من مساهماتهم شكل تبادل للمعلومات وأنشطة بناء القدرات والدعوة. وفي بعض الحالات، جرى هذا العمل على المستويين المحلي والإقليمي، فيما نُفّذت أنشطة الدعوة على مستوى الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات التكامل الإقليمي.

وكانت منظمات النساء والشعوب الأصلية والشباب والمزارعين/المنتجين نشطة لرفع مستوى الوعي وبناء قدرات المجموعات المستهدفة من خلال مساعدتها على تحسين سبل معيشتها من خلال إنتاج الأغذية الآمنة وتجهيز المنتجات الزراعية، بما في ذلك الإنتاج الحيواني، والحدّ من المهدر من الأغذية وإدارته، واستخدام الممارسات الزراعية المستدامة وإنتاج الأغذية العضوية، وإصدار الشهادات والممارسات التغذوية الجيدة من خلال إنشاء نوادي الأغذية، على سبيل المثال. ولقد أدّت هذه المجموعات دورًا مهمًا في حشد وتنظيم أفرادها ومجتمعاتها، من خلال بناء قدراتها حتى تتمكن من الدفاع بشكل أفضل عن احتياجاتها. وقد أدّى بعض أصحاب المصلحة دورًا مهمًا في تنظيم و/أو المساهمة في مشاورات قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية على مستويات مختلفة، كما انضموا إلى التحالفات المنبثقة عن قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية وساهموا في أعمالها. وساعدت المبادرات والشراكات التي يقودها الشباب في تحسين إمكانية الوصول إلى الأغذية، وتعزيز الممارسات الزراعية التي تُساهم في تجدد البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية في النظم الغذائية. وبشكل عام، أدّى كلّ من الشباب والمنظمات الشبابية دورًا مركزيًا بوصفهم عناصر التغيير التي تسعى إلى تشكيل نظم غذائية شاملة ومرنة.

واتخذت الشركات التجارية إجراءات لتنفيذ إعلان الأعمال[5] الذي وقّعه 220 مسؤولًا من المسؤولين في قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، بدعم من المنظمات التي تضمّ في عضويتها منشآت تجارية. وأفاد أصحاب المصلحة في قطاع الأعمال التجارية والصناعة عن دمج التكنولوجيا "النظيفة" في أنشطتهم، وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية ومنظمات خدمات الأعمال التجارية الأخرى من أجل تطوير التكنولوجيات ونقلها، والحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتعامل مع المنتجات الزراعية في مرحلة ما بعد الحصاد، وإدارة الموارد الطبيعية، وزيادة كفاءة الأسمدة، وتحسين سلاسل الإمداد الغذائي بشكل عام. وتشمل الأنشطة الإيجابية الأخرى التي نفّذتها مجموعة أصحاب المصلحة هذه: المشاركة مع شبكات المزارعين وعقد موائد مستديرة معهم لفهم التحديات التي يواجهونها بشكل أفضل والتشجيع على قيام علاقات أقوى بينهم وبين قطاعي الأعمال التجارية والصناعة، ودعم أصحاب الحيازات الصغيرة لتبنّي حلول النظم الإيكولوجية من خلال الإجراءات الخاصة بأرصدة الكربون (على سبيل المثال، الانتقال إلى نظام الحراجة الزراعية). وتمامًا كما منظمات النساء والشعوب الأصلية والشباب والمزارعين/المنتجين، اشترك أيضًا عدد من أصحاب المصلحة في قطاعي الأعمال التجارية والصناعة في بعض التحالفات التي أطلقتها قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية.

5 يغطي إعلان الأعمال ست فئات من الأنشطة التجارية على النحو التالي:

- **توسيع نطاق الحلول القائمة على العلم**، والتي تركز على التحوّل إلى نماذج الأعمال التجارية المستدامة للأغذية والزراعة التي تمكّن ملايين المزارعين من تبنّي الممارسات الزراعية الذكية مناخيًا والتي تسمح بتجدّد البيئة لبناء نظم غذائية مستدامة، والوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر، ووضع نظم غذائية لها آثار إيجابية على البيئة.
- **توفير الاستثمارات في مجالي البحث والابتكار** لدعم تحويل النظم الغذائية على امتداد سلسلة القيمة، من البذور والتسميد والزراعة والتجهيز والبيع والتجارة والنقل إلى مرحلة استهلاك الأغذية، ما يضمن حصول جميع المزارعين على التكنولوجيات والابتكارات الرقمية.
- **المساهمة في تحسين سبل العيش والرفاه** على امتداد سلاسل القيمة الغذائية من خلال تعزيز العمل اللائق وفرص الدخل بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الدخل والأجور المعيشية اللائقة للمزارعين والعمال في جميع أنحاء العالم.
- **تحفيز المستهلكين بوصفهم عناصر التغيير** من أجل توليد الطلب على البروتينات الحيوانية والنباتية والبديلة العالية الجودة والمنتَجة على نحو مستدام كجزء من النظم الغذائية الصحية والمغذية والمتوفرة للجميع بأسعار معقولة.
- **تحقيق الشفافية** من خلال دمج المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية في آليات الحوكمة، عن طريق إرساء مبادئ القيمة الحقيقية للأغذية أو غيرها من مؤشرات الاستدامة ذات الصلة الخاضعة للتدقيق وإعداد التقارير بما يتماشى مع المعايير البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة الناشئة من أجل توفير قدر أكبر من الوضوح في أسواق رأس المال.
- **ضمان التحوّل العادل** للسكان في جميع أنحاء العالم من خلال الوصول إلى فرص التدريب والتوظيف في ضوء تغيّر الممارسات والطلب.

وقدّمت الأوساط العلمية والتكنولوجية أمثلة على عمليات دعم النظم الغذائية الوطنية، مما يسمح بمتابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية على المستوى الوطني. وشملت هذه الأمثلة إعداد دليل علمي نُظمي لدعم تطبيق المسارات الوطنية نحو إحداث تحوّل مستدام في النظم الغذائية ودعم إنشاء مجلس وطني للمواطنين بشأن السياسات الغذائية وتحويل النظم الغذائية. وأدّت الأوساط العلمية والتكنولوجية دورًا مهمًا أيضًا في تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة، والإدارة المستدامة للموارد المائية؛ وتحليل المخاطر المناخية، وبناء القدرة على الصمود إزاء تغيّر المناخ والتكيّف معه، واستخدام الطاقة المتجددة وإدارة الموارد المائية المستخدمة في الزراعة، من خلال توفير التدريب والأبحاث.

وكانت مجموعة الأنشطة المبلّغ عنها التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية واسعة النطاق وشاملة، بدءًا من توفير الأغذية المنتهية صلاحيتها في المتاجر الكبرى إلى المجتمعات المحلية، إلى ممارسة أنشطة الزراعة الحضرية، وتنسيق أنشطة أصحاب الحيازات الصغيرة ومساعدتهم في المسائل المتصلة بالأمن الغذائي من خلال توفير التدريب على استخدام تكنولوجيات الزراعة الذكية مناخيًا وممارسات التكيّف مع تغيّر المناخ، من بين جملة أمور أخرى. ويعمل عدد من المنظمات غير الحكومية في مجال القضاء على الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي وتمكين النساء والشباب. وشاركت منظمات غير حكومية أخرى أمثلة على عملها في مجال تعزيز النظم الغذائية النباتية، والعمل مع المقاصف المدرسية لتعزيز الأكل الصحي لدى الأطفال في المدارس، فضلًا عن دعم إعداد التقارير الوطنية الطوعية بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو إنشاء قاعدة أدلة بشأن النظم الغذائية بالاستناد إلى البحث العلمي. وفي كثير من الحالات، قدّم أصحاب المصلحة دعمًا إضافيًا لبعضهم البعض.

ويقدم الشكل 1 لمحة عامة عن الإجراءات الرئيسية التي اتخذها أصحاب المصلحة لدعم عملية متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، كما هو مبيّن في الردود على الدراسة الاستقصائية.

الشكل 1 - الإجراءات التي اتخذها أصحاب المصلحة لتحويل النظم الغذائية

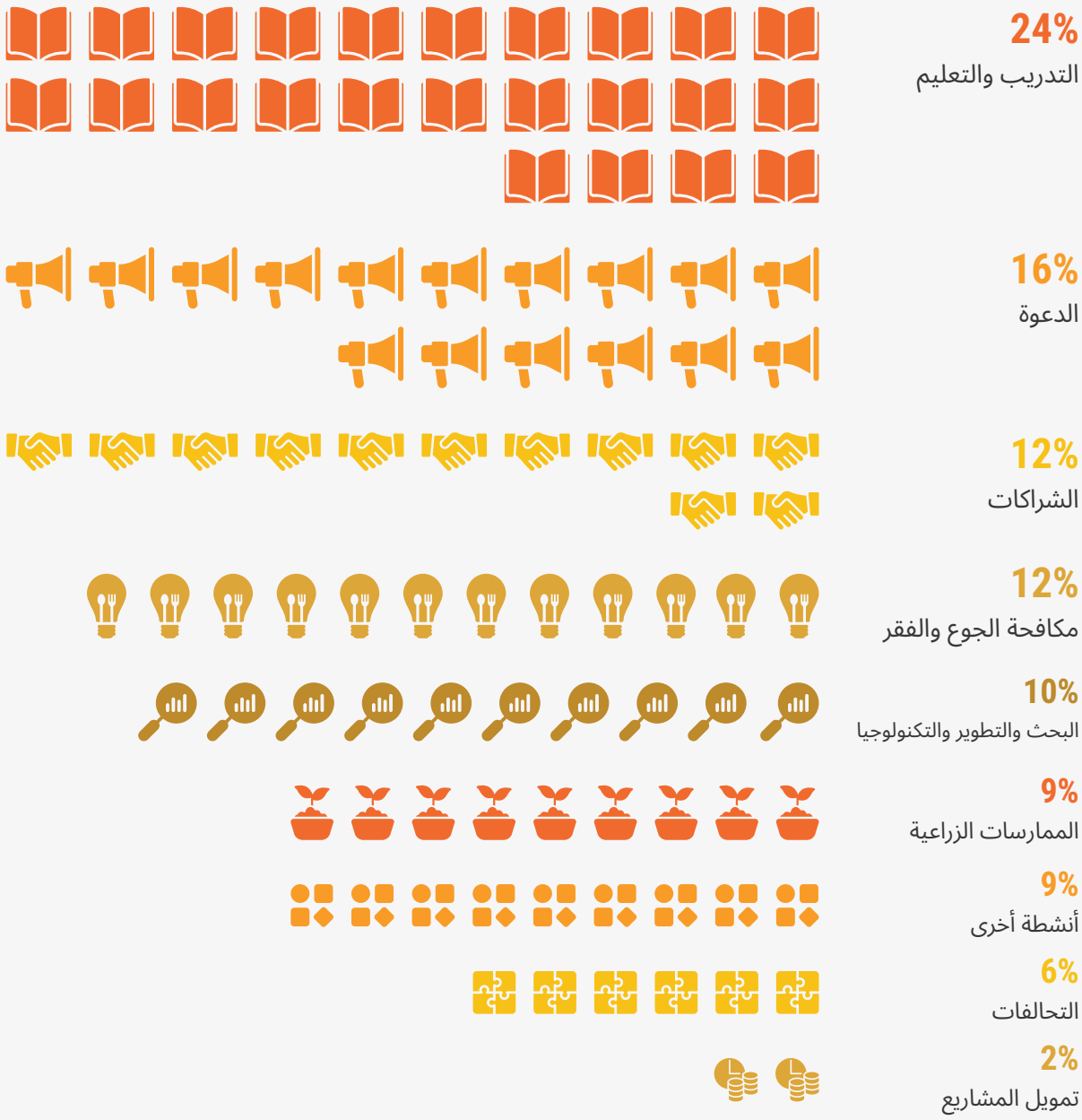

ثالثًا

وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية

التمست الدراسة الاستقصائية وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن الإجراءات الإيجابية التي تتخذها البلدان ومنظومة الأمم المتحدة وشبكة الدعم لإشراك أصحاب المصلحة بشكل هادف في متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، طُرحت عليهم أسئلة بشأن التحديات المستمرة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين في ما يتعلق بقيام البلدان ومنظومة الأمم المتحدة وشبكة الدعم بمتابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية.

الإجراءات الإيجابية المتخذة

كانت هناك بعض حالات التعاون الوثيق بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة. فعلى سبيل المثال، ذكر المزارعون/المنتجون أنّهم قد تعاونوا بشكل جيّد مع المنظمات الشبابية لزيادة إشراك الشباب في القطاع الزراعي وتطوير المشاريع التجارية الزراعية واعتماد ممارسات الزراعة الإيكولوجية المستدامة والتعاون مع الأوساط الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة. وأفاد أصحاب المصلحة في قطاعي الأعمال التجارية والصناعة عن بعض الأمثلة على التعاون الجيد مع المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العالمية وشبكات المزارعين ومراكز الأبحاث لتعزيز الممارسات الزراعية الجيدة، وتطوير أنواع المحاصيل المقاومة لتغيّر المناخ، ودعم الإجراءات الرامية إلى تحسين تغذية الأطفال في المدارس. وأعطت المجموعات النسائية أمثلة على التعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والسلطات المحلية في مجال تدريب المزارعات على تكنولوجيا الزراعة

الذكية مناخيًا وممارسات الأعمال التجارية الزراعية على سبيل المثال، وفي أنشطة التوعية. وتعاونت المجموعات الشبابية مع الأمم المتحدة لزيادة الوعي وبناء القدرات من أجل إحداث تحوّل مستدام في النظم الغذائية. كما أفدت المنظمات غير الحكومية عن حالات تعاون جيد مع الأمم المتحدة، على سبيل المثال في سياق إعداد التقرير الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن النظم الغذائية للشعوب الأصلية أو في ما يتعلق بمساهماتها في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للمياه. وبناءً على الردود الواردة في الدراسة الاستقصائية، يبدو أنّ الأوساط العلمية والتكنولوجية قد استفادت من هذا القدر الكبير من التعاون والدعم بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمحلية، ومنظومة الأمم المتحدة، وشبكة الدعم. وتضمنت عمليات التعاون هذه أنشطة التوعية وبناء القدرات، فضلًا عن الاضطلاع بدور رئيسي في وضع إرشادات لتنفيذ مسارات النظم الغذائية الوطنية وإنشاء هياكل استشارية وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل مساعدة المواطنين والمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية والمؤسسات المعرفية على التعبير عن وجهات نظرهم واهتماماتهم في ما يتعلق بإحداث تحوّل في النظم الغذائية. واعتبر أصحاب المصلحة أنّ التعاون مع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم كان إيجابيًا.

© FAO/Tony Karumba

الشكل 2 - الإجراءات الإيجابية المتخذة: التعاون بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة

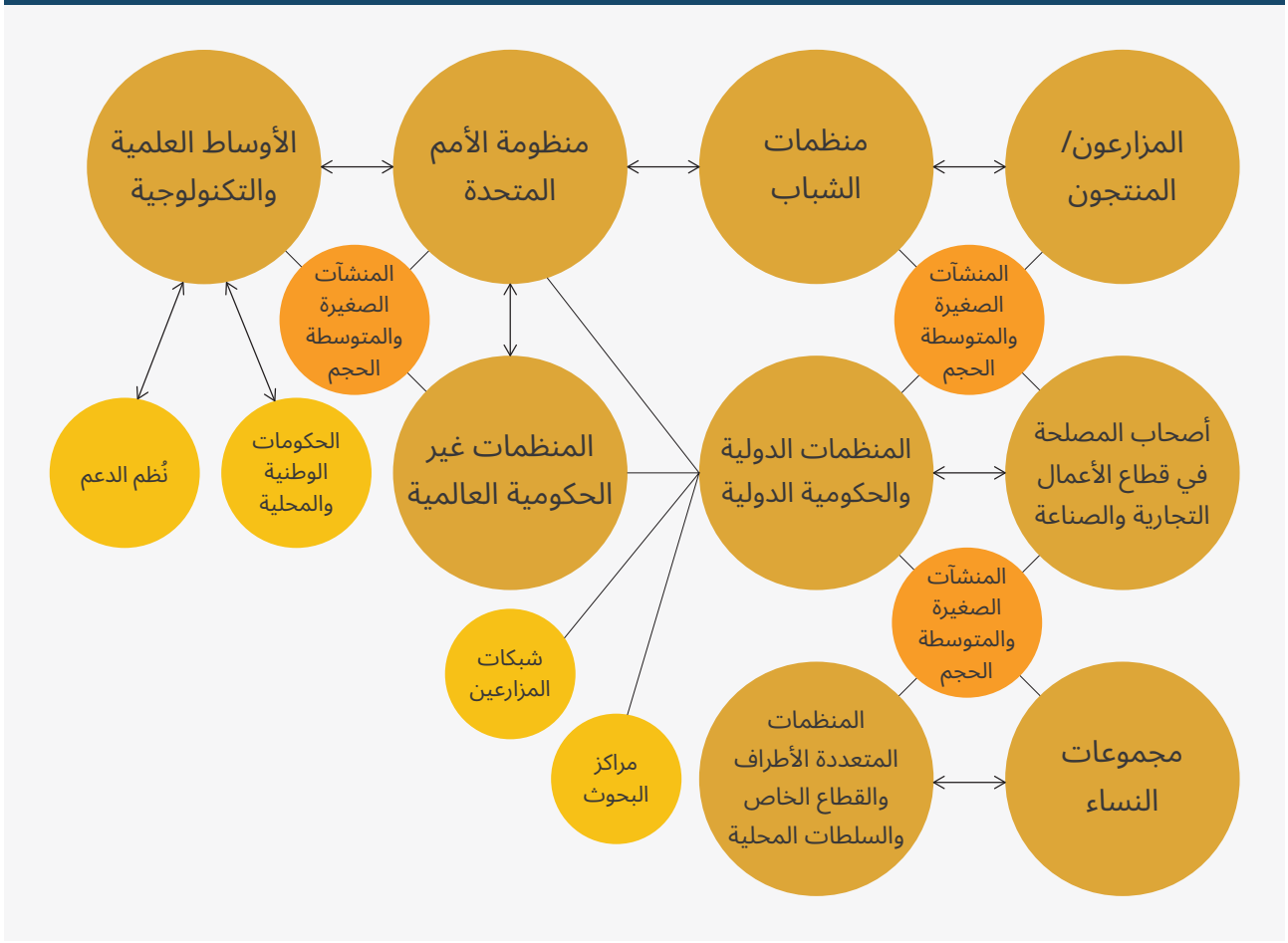

الإطار 1 - أمثلة على الإجراءات الإيجابية التي اتخذها أصحاب المصلحة للمشاركة مع بعضهم البعض

أشارت مجموعةNisshin Seifun ، وهي شركة فاعلة في القطاع الخاص توجد في اليابان، إلى أنّ تعاونًا وثيقًا يربطها بمعاهد البحوث لتطوير أنواع من القمح بخصائص زراعية متعددة الاستخدامات ومقاومة للتقلبات المناخية. وعملت شركةTetra Pak ، وهي مورّد عالمي لنظم تجهيز الأغذية وتغليفها وتوزيعها، مع المجلس الوطني في كينيا لتعليم السكان البدو، بوصفها وكالة تابعة لوزارة التعليم، من أجل توفير ثريد الشعير ذي القيمة الغذائية العالية لـما مجموعه 5 000 تلميذ في بعض المقاطعات في كينيا التي يُسجل فيها ارتفاع معدلات سوء التغذية. وعقدت شبكة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شراكة مع منتدى الأغذية العالمي لعقد جلسات لبناء القدرات والتشاور بشأن التحوّلات في النظم الزراعية والغذائية. وقامت الشبكة بصياغة وثائق سياساتية تتناول بالتفصيل الأولويات السياساتية الرئيسية للمنطقة وفقًا لشباب وخبراء من تلك المنطقة. وفي الوقت نفسه، عملت "المنظمة الشبابية المعنية بالزراعة المراعية للبيئة" في زامبيا مع وزارة تنمية المجتمعات المحلية والأطفال في ذلك البلد لمكافحة الجوع في المناطق الريفية عن طريق توزيع الشتلات. وفي نيجيريا، اشتركت المنظمة غير الحكومية المسماة "برنامج إشراك المرأة في الأعمال البيئية" مع مجلس التنمية الزراعية في ولاية بينو (نيجيريا) لتدريب المزارعين على ممارسات الزراعة الذكية مناخيًا. وتعمل منظمة المزارعين العالمية مع منظمة الأغذية والزراعة للمشاركة معًا في آليات متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية.

ولم يكن هذا التعاون في عدد من الحالات ثنائيًا فحسب، بل شمل العديد من أصحاب المصلحة:

- أقامت "رابطة النساء العاملات لحسابهنّ الخاص"، وهي اتحاد تجاري وطني يضمّ أكثر من 2.5 ملايين امرأة من النساء الفقيرات اللواتي يعملن لحسابهن الخاص في الاقتصاد غير النظامي في الهند، شراكات مع منظمات في القطاعين العام والخاص والجامعات وكذلك مع منظمات متعددة أطراف لبناء القدرات التقنية والتكنولوجية لأكثر من 200 000 عامل في القطاع الزراعي، بما في ذلك صغار المزارعين، والمزارعون الهامشيون، والمزارعون بالعمولة، والمزارعون المستأجرون، والعاملون الذين لا يملكون أرضًا، من أجل تعزيز وصولهم إلى المدخلات الزراعية الجيدة بأسعار معقولة والتمويل الرقمي والأسواق. ودعمت "رابطة النساء العاملات لحسابهنّ" النساء العاملات في القطاع غير النظامي لتنظيم المشاريع التجارية الزراعية الخاصة بهنّ والتي تسمى RUDI. وهي مشاريع مملوكة ومدارة بالكامل من قِبل أكثر من 250 000 من صغار المزارعين والمزارعين الهامشيين. ودعمت الرابطة النساء العاملات في القطاع غير النظامي من أجل

الانخراط في مبادرة تجهيز الأغذية المسماة "Kamala"، ما ساهم في إنشاء فرص كسب العيش اللائقة والكريمة للمرأة في النظم الغذائية، وكذلك إشراكها في جميع مراحل النظم الغذائية وإيصال صوتها وتسليط الضوء عليها، فضلًا عن إثبات صلاحية عملها.

- يتعاون المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة مع عدد من الشركاء (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والمعهد الدولي للبحوث المتعلقة بالأرزّ، ومنصة إنتاج الأرزّ المستدام) من خلال مبادرة المناظر الطبيعية لإنتاج الأرزّ المستدام، وهي تحالف مبتكر لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل تسريع وتيرة التحوّل إلى إنتاج مستدام للأرزّ.
- استعدادًا لمتابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، جمع معهد سياسات الأغذية والتنمية (FoodFIRST)، أصحاب المصلحة من مجموعة Dutch Diamond الهولندية (الحكومة، ومؤسسات الأعمال التجارية، ومعاهد البحوث، ومنظمات المجتمع المدني) لبلورة وجهات نظرهم بشكل مشترك حول إمكانية مساهمة المجتمع العالمي والهولندي لمؤسسات المعرفة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والبنوك والمجتمع المدني والحكومة، بشكل فعال في تحويل النظم الغذائية.
- أشارت كلية Narasingh Choudhury المستقلة في مقاطعة جاجبور بالهند، على سبيل المثال، إلى تلقيها الدعم من العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية بوصفها جهة معنية، وإلى أنّها أصبحت في الوقت نفسه منظمة معتمدة لدى الأمم المتحدة بفضل خبرتها الفنية.
- أفادت منظمة مزارعي البلدان الأفريقية عن إقامة تعاون جيد في سياق تنفيذ برنامج منظمات المزارعين في دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بتمويل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لمنظمات المزارعين في بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.
- تعمل منظمة IntelliDigest، بوصفها منظمة تجارية ربحية، مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية لاستضافة ندوات إلكترونية بشكل فصلي من أجل تثقيف أصحاب المصلحة في النظام الغذائي بشأن استدامة النظم الغذائية. وهي تتعاون أيضًا مع البنك الوطني لتقديم دورات تدريبية للشباب.
- قدّم "اتحاد النساء في هنغاريا" أمثلة جيدة على تعاونه مع عدد من الجهات الفاعلة الأخرى على مستويات مختلفة، بما في ذلك الحكومة في هنغاريا ومنظومة الأمم المتحدة وكذلك الشركات التجارية الخاصة. و"اتحاد النساء في هنغاريا" هو عضو في عدة لجان حكومية معنية بالأسر والمسنين والفئات المحرومة. وهو يتعاون بشكل وثيق مع مكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، ولا سيما لدى الاحتفال بيوم الأغذية العالمي كلّ عام. ويعمل "اتحاد النساء في هنغاريا" أيضًا مع شركة Corteva Agrisciences الزراعية لتوفير برنامج تدريبي لرائدات الأعمال التجارية في المناطق الريفية.

التحديات القائمة

يوضح الرسم البياني أدناه تفاصيل مستويات الرضا التي أعربت عنها مجموعات أصحاب المصلحة المشاركة في الدراسة الاستقصائية بشأن مراعاة الجهات الفاعلة الأخرى لوجهات نظرهم منذ انعقاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية في عام 2021. وبشكل عام، تراوحت درجات الرضا التي عبّر عنها أصحاب المصلحة بخصوص تفاعلهم مع ممثلين مختلفين بين 3 و3.5 درجات من أصل 5. ومع أنّ هذا الرقم يعدّ دليلًا على إقامة تعاون جيّد بين أصحاب المصلحة، بالإمكان عمل المزيد. وبغضّ النظر عن متوسط معدّل الرضا، أعرب أصحاب المصلحة عن ارتياح أكبر عند تفاعلهم مع منظمات المنتجين والتعاونيات، ومجموعات الشعوب الأصلية، والجماعات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية، والمؤسسات الخيرية وكذلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية؛ بينما كانوا أقلّ ارتياحًا عند العمل مع الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات التكامل الإقليمي.

الشكل 3 - مستويات الرضا التي أعرب عنها أصحاب المصلحة على سلّم من 1 إلى 5 درجات (علمًا بأنّ الرقم 5 يُشير إلى أعلى مستويات الرضا)، بشأن مراعاة كلّ جهة من الجهات الفاعلة المشار إليها لوجهات النظر والآراء الخاصة بأصحاب المصلحة المجيبين وإشراكهم في عملها المتعلق بتحويل النظم الغذائية.

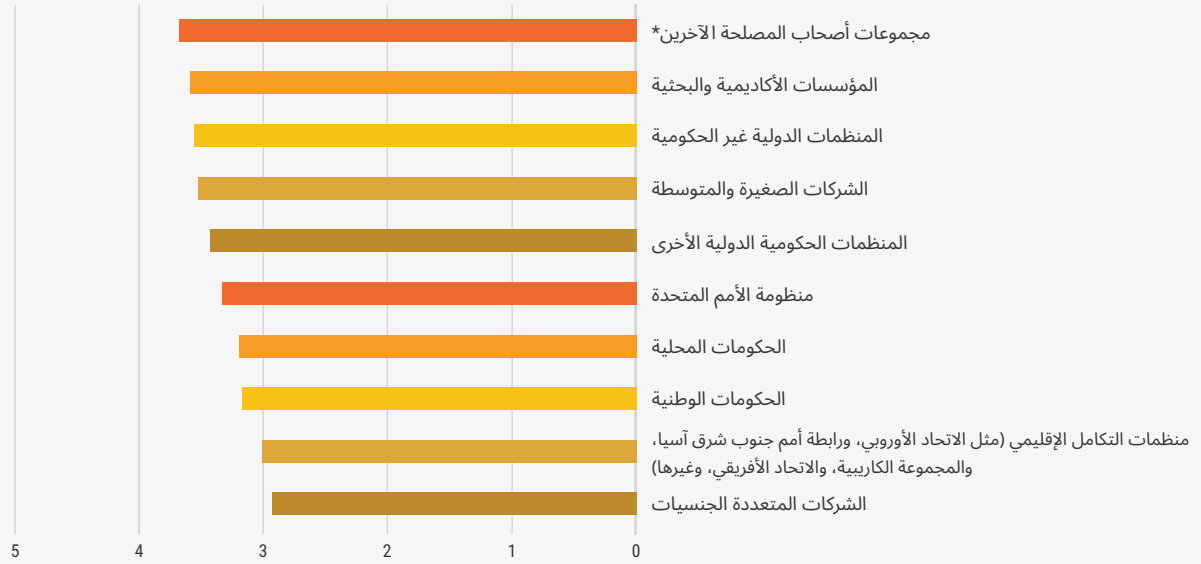

*تضمنت المجموعات الأخرى التي تم تحديدها المنتجين والمنظمات التعاونية، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، والمؤسسات الخيرية.

وبشكل عام، لا يزال تخصيص الموارد وإدارتها وتنسيقها على المستويين الوطني والمحلي ومع منظومة الأمم المتحدة يطرح تحديات مستمرة. وتشير ردود أصحاب المصلحة إلى الافتقار إلى التنسيق والقيادة من قِبل الحكومات الوطنية. وأشار البعض إلى أنّ التحديات لا تزال قائمة في ما يتعلق بتحديد جهات الاتصال الحكومية المعنية بتحويل النظم الغذائية. وأشارت المجموعات النسائية إلى أنّ المزارعات لا يلقين مستوى الاهتمام نفسه الذي يحظى به نظرائهنّ من الرجال، ليس فقط على مستوى السياسات العامة والقوانين، ولكن أيضًا في ما يتعلق بالوصول إلى الأسواق التجارية. وشدّد مجيبون آخرون على الحاجة إلى زيادة المشاركة مع منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق باحتياجات التوجيه السياساتي والأبحاث والمساعدة التقنية. وتُمثّل أوجه القصور في البنى التحتية عقبات تحول دون إحراز تقدّم، إذ يُشكّل الافتقار إلى بنية تحتية متينة لسلسلة القيمة الغذائية في المناطق الريفية حاجزًا يُعيق مشاركة المزارعين في النظم الغذائية المستدامة، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة.

وعلى وجه الخصوص، هذه عمومًا حالات معزولة رغم وجود أمثلة على التعاون الناجح بين الحكومات الوطنية ومختلف أصحاب المصلحة. ويشعر أصحاب المصلحة أنّ المشاركة مع الجهات الفاعلة الوطنية كانت محدودة وأنّ الحوكمة على هذا المستوى غير كافية. وتشمل التحديات المشار إليها التغييرات في أولويات الحكومة والإرادة السياسية، وعدم وجود خطة اتصال واضحة لإشراك مجموعات المزارعين، وخاصة النساء المنتجات، وغياب التمويل والاعتراف بالمنظمات الشعبية، وغياب النهج التشاركية في تصميم المسارات والسياسات الوطنية، والنقص العام في الموارد المخصصة للشعوب الأصلية في ما يتعلق بالنظم الغذائية، والصعوبات في تحديد جهات الاتصال الحكومية المعنية بتحويل النظم الغذائية. وأُشير أيضًا إلى البيروقراطية المفرطة بوصفها نقطة ضعف تعيق التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، ذُكرت الأطر التنظيمية التي تعيق إنتاج الأغذية المحلية والمحاصيل الزراعية العضوية على أنّها تحديات. ولاحظ بعض أصحاب المصلحة أنّ النظم الغذائية ليست ممثلة بشكل كافٍ في المساهمات المحددة وطنيًا. وأخيرًا، أشير إلى أنّ الحكومة الوطنية والبرلمان يترددان بشدّة في تكييف التوصيات العلمية، لا سيما عندما يتعلّق الأمر "بالحاجة الملحة إلى العمل".

وبينما أشار أصحاب المصلحة إلى افتقار الحكومات المحلية إلى الحوكمة الرشيدة، أفادوا أيضًا بأنّ علاقتهم مع هذه الحكومات تشهد تحسنًا تدريجيًا، وإن كانت لا تزال متباينة نسبيًا. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومات المحلية قد تفتقر في بعض الأحيان إلى سلطة صنع القرارات وإلى التمويل الكافي لدعم جهود التنفيذ اللازمة. ويواجه صغار المنتجين وجمعياتهم الصعوبات في الحصول على الدعم المالي على المستويين الوطني والمحلي. واعتبرت هذه المنظمات أنّ صغر حجم عملياتها الزراعية يجعلها في وضع غير مؤاتٍ عند تخصيص الموارد. وأقرّ أحد المجيبين بكلّ صراحة: *"الحكومات لا تعترف بنا لأننا نُمثّل شركات ناشئة ومزارعين صغار من دون أهمية."* وبشكل عام، برزت الحاجة إلى توليد المعارف في قطاعات محددة، ووضع المقاييس والممارسات المعمول بها في مجال إعداد التقارير الموحدة والمناسبة، وكذلك التنسيق عبر سلاسل القيمة الخاصة بالنظم الغذائية لمعالجة مسألة نقص الاستثمارات في قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي.

وكانت الجهات النسائية صاحبة المصلحة أكثر صراحة في انتقاداتها. فقد أشارت إحدى المجموعات إلى أنّ قرارات دعم المزارعات على المستوى المحلي لا تزال تتأثر بشكل كبير بالسلوكيات الذكورية التي تؤثر بشدّة على أدوار الجنسين وبالتالي على قدرة النساء على ممارسة حقوقهن، ولا سيما الحصول على التعليم والتدريب والعمل. وأشارت إلى أنّه خلافًا لكلّ التصريحات المعارضة، ينبغي وجود اعتراف شامل على المستوى الوطني بأنّ النساء والرجال متساوون في القطاع الزراعي، وعليه يحقّ للنساء التمتع بنفس حقوق الرجال.

وأشارت بعض المنظمات غير الحكومية إلى أنّ التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية/الأكاديمية قد يكون محدودًا بسبب الاختلافات في الأولويات والموارد والثقافات التنظيمية. وهذا يجعل من الصعب على بعض المنظمات الوصول إلى معارف المؤسسات البحثية وخبراتها، وتطبيق نتائج الأبحاث بشكل فعال في عمل المنظمات غير الحكومية.

وتضمنّت التحديات في مجال إشراك الشركات المتعددة الجنسيات عدم رغبتها في التعاون مع المجموعات غير الربحية والشركات المحلية، فضلًا عن قلة اهتمامها بمعالجة شواغل الشعوب الأصلية.

© FAO/Amine Landoulsi

وأشار بعض أصحاب المصلحة إلى أنّ المنظمات غير الحكومية الدولية تُنفّذ عادة أنشطة قائمة على المشاريع وأنشطة محدودة المدة في البلدان، لا تتوافق مع احتياجات البرمجة الطويلة الأجل للمجتمعات والمنظمات الشعبية.

وأشار عدد من أصحاب المصلحة إلى أنّ المعلومات ليست متاحة بسهولة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في ما يتعلق بأشكال التعاون. وكانت هناك مخاوف من عدم قيام وكالات الأمم المتحدة بتسليط الضوء بشكل كافٍ على المسائل التي تخصّ الشعوب الأصلية.[6] كما لاحظ أصحاب المصلحة وجود رسائل متناقضة: فقد أكّدوا أنّ بعض وكالات الأمم المتحدة تروّج للنظم الغذائية المستدامة بينما تبيّن أنّ البعض الآخر يؤيد ممارسات غير مستدامة. وأشار كذلك أصحاب المصلحة في قطاعي الأعمال التجارية والصناعة إلى أنّه ليس من الواضح في كثير من الأحيان كيف يمكن للقطاع الخاص أن يُشارك في عملية متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية وأن يُساهم فيها. وبشكل عام، يبدو أن التعامل مع منظومة الأمم المتحدة يمثل تحديًا لجميع أصحاب المصلحة.

وفي ما يتعلق بمنظمات التكامل الإقليمي، اعتُبرت أيضًا البيروقراطية ونقص التنسيق والمعلومات بشأن فرص التعاون المحتملة من المشاكل المطروحة.

6 تجدر الإشارة إلى عدم ورود إجابات على الدراسة الاستقصائية من أصحاب المصلحة من الشعوب الأصلية في منطقة القطب الشمالي. ومع ذلك، يدرك أصحاب المصلحة أنّ هذا النظام الغذائي المهم الذي يعتمد على الصيد وصيد الأسماك والحصاد يستحق فهمًا واهتمامًا أفضل بوصفه نظامًا غذائيًا بالغ الأهمية.

الشكل 4 - التحديات المستمرة التي واجهها أصحاب المصلحة عند المشاركة مع الجهات الفاعلة الأخرى[8,7]

7 الحكومات الوطنية، والحكومات المحلية، ومنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات التكامل الإقليمي، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.

8 تمّ دمج الردود. ويعكس الحجم الأهمية النسبية للتحديات. وتشير الألوان إلى الجهات الفاعلة المحددة التي يرتبط بها التحدي. وكان السؤال الكامل الوارد في الدراسة الاستقصائية هو الآتي: " ما هي التحديات المستمرة التي تواجهها منظمتكم للمشاركة بفعالية مع الجهات الفاعلة التالية؟ (الحكومات الوطنية، والحكومات المحلية، ومنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات التكامل الإقليمي، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الأكاديمية والبحثية)؟ يرجى إعطاء وصف موجز للتحديات التي تواجها كلّ من الجهات الفاعلة التي عملتم معها أو التي تودّون العمل معها."

رابعًا

ربط تحويل النظم الغذائية بجداول العمل العالمية

يتّفق أصحاب المصلحة كافة على ضرورة ربط تحويل النظم الغذائية بجداول الأعمال العالمية، ومع ذلك فقد اختلفت وجهات نظرهم بشأن نطاق هذه الروابط. فقد أشار الكثيرون إلى أنّ فعالية هذه الروابط تعتمد على مدى تبسيط جداول الأعمال.

وساد اعتقاد عام بأنّ قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ يمكن أن توفر فرصة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأمن الغذائي والعمل المناخي والتنمية المستدامة، وأنّ ربط ذلك بمبادرات عالمية أخرى يمكن أن يعزز أوجه التآزر ويُضاعف التأثيرات ويعزز العمل الجماعي نحو تحقيق الأهداف المشتركة. وقد يساعد ذلك أيضًا في تحديد الثغرات والتحديات والفرص المتاحة لإدماج عملية تحويل النظم الغذائية في جدول أعمال التنمية المستدامة الأوسع. وساد شعور بوجود أوجه تآزر بين قمة الأمم المتحدة الثانية للنظم الغذائية وقمة أهداف التنمية المستدامة، وبأنّ قمة الأمم المتحدة الثانية للنظم الغذائية قادرة على إثراء أهداف التنمية المستدامة، والمساهمة في مناقشاتها وفي تحقيق نتائجها. ويمكن أن تساعد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ في تشكيل الاستراتيجيات والالتزامات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضها، من خلال تسليط الضوء على الترابط بين النظم الغذائية والأهداف الإنمائية الأخرى، مثل القضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية.

وأشار أصحاب المصلحة أيضًا إلى ضرورة إقامة تعاون وثيق مع قمة المستقبل لعام 2024 من أجل مواجهة التحديات المستقبلية وتشكيل المسارات التحويلية. وتحظى قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ بمكانة جيّدة تمكنها من تقديم رؤى بشأن النجاحات والإخفاقات وما يتعيّن القيام به لتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن أن تُيسّر تلك الرؤى المناقشات بشأن الآثار الطويلة المدى المترتبة عن تحويل النظم الغذائية وعلى إدماج الممارسات المستدامة والشاملة في استراتيجيات التنمية المستقبلية.

واعتُبر أنّ تحقيق التكامل مع مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ والعمليات المناخية العالمية الأخرى يُعدّ أمرًا حاسمًا أيضًا نظرًا إلى العلاقة الوثيقة بين النظم الغذائية وتغيّر المناخ. ويمكن أن تقوم قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ بتقييم تأثير الإنتاج الغذائي واستخدام الأراضي والممارسات الزراعية على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والقدرة على الصمود إزاء تغيّر المناخ. ويمكن لنتائج عملية التقييم أن تُثري المناقشات والسياسات العامة والالتزامات المتعلقة بالمناخ، وأن تُسلّط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه النظم الغذائية في العمل المناخي. ولذلك، من خلال تسليط الضوء على الدور الذي تضطلع به النظم الغذائية في التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه، يمكن أن تُساهم قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ في المناقشات بشأن الحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبناء القدرة على الصمود وتعزيز ممارسات الاستخدام المستدام للأراضي.

واعتُبر أيضًا أنّ إقامة الروابط مع جداول الأعمال العالمية الأخرى أمر مفيد: فبإمكان قمة الأمم المتحدة الثانية للنظم الغذائية تعزيز أوجه التعاون وتبادل المعارف والعمل الجماعي من أجل بناء النظم الغذائية المستدامة، وذلك من خلال المواءمة مع العمليات العالمية الأخرى، بما في ذلك التجارة والتنمية، والتغذية، واتفاقيات التنوع البيولوجي، والقمم الإقليمية والمنتديات الإقليمية بشأن النظم الغذائية، وأطر ومبادرات حقوق الإنسان، ومبادرات بناء السلام.

ورأى بعض من أصحاب المصلحة أنّه من الضروري ربط جداول الأعمال العالمية ببعضها البعض بشكل فعال وبطرق مختلفة. وأشاروا إلى أنّ تحويل النظم الغذائية يتداخل مع أهداف التنمية المستدامة ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بتغيّر المناخ وبالتنوع البيولوجي. ولذلك، فقد شجّعوا على *"جعل النظم الغذائية جزءًا لا يتجزأ من هذه المؤتمرات وإدراج النتائج الرئيسية المنبثقة عن قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ في أحداث المتابعة."* وينبغي أيضًا أن تكون المناقشات والنتائج قابلة للاستخدام في مناقشات الأمم المتحدة الأخرى. وجرى التأكيد على أنّ المناقشات العالمية ينبغي أن تستند إلى بعضها البعض وأن تضمن وجود نهج قائم على النُظم لإيجاد الحلول.

وبموازاة ذلك، ساد انطباع لدى أصحاب المصلحة بالإفراط في عقد القمم. وسلّط أصحاب المصلحة الضوء على الحاجة إلى اتباع "نهج شامل أكثر" لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمثلت الانتقادات الموجّهة إلى جدول الأعمال العالمي الحالي في تركيزه الكبير على التكامل والتنسيق، في حين أن هناك حاجة إلى بذل جهد أكثر اتساقًا لرصد التقدم الذي تحرزه الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في تعزيز النظم الغذائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن هذا التقدّم.

وأُوصي أيضًا بإنشاء مؤتمر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ يتمّ تخصيصه للنظم الغذائية للشعوب الأصلية من أجل معالجة تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والهجرة القسرية وغيرها من المسائل الملحة.

ورأى آخرون أنه ينبغي توسيع شبكة جداول الأعمال العالمية لكي تشمل أنشطة الأجهزة الدولية الأخرى، ولا سيما منظمة التجارة العالمية.

ولم يُوضح المشاركون بشكل عام كيفية ربط جداول الأعمال العالمية المختلفة بجدول أعمال تحويل النظم الغذائية على المستوى القطري.

الشكل 5 - ربط تحويل النُظم الغذائية بجداول الأعمال العالمية

خامسًا

التوصيات وسُبل المضي قُدمًا

سُئل المجيبون عن الإجراءات ذات الأولوية التي يعتزمون اتخاذها خلال العامين المقبلين لدعم عملية تحويل النظم الغذائية في بلدانهم. وطُلب منهم أيضًا تقديم توصيات بشأن الأنشطة التي يتعيّن تنفيذها بعد انعقاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ لضمان مشاركة أصحاب المصلحة ومساهمتهم في إجراءات متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية من أجل دعم عمليات تحويل النظم الغذائية القطرية والمبادرات العالمية والإقليمية ذات الصلة، والتواؤم معها.

الإجراءات ذات الأولوية التي يعتزم أصحاب المصلحة تنفيذها

تشاطر أصحاب المصلحة مجموعة واسعة من الأنشطة ذات الأولوية التي يعتزمون اتخاذها خلال العامين المقبلين لدعم تحويل النظم الغذائية في بلدانهم.

وأعربت الشعوب الأصلية والنساء والشباب عن التزامهم بتشجيع الإنتاج الزراعي المستدام والحفاظ على التنوع البيولوجي وإنتاج الأغذية في المنزل وممارسة الزراعة الدائرية. وهم يسعون أيضًا إلى حشد أفرادهم في إطار التعاونيات لتسهيل الوصول إلى المخططات العامة والأراضي الحكومية والموارد المائية. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمّن مجالات اهتمامهم تعزيز تنظيم أنشطة العاملين النظاميين وغير النظاميين في النظام الغذائي، ولا سيما النساء منهم؛ وتشجيع استهلاك الأغذية المنسيّة؛ ودعم الجهات الفاعلة في النظام الغذائي في العمل المناخي وبناء القدرة على الصمود إزاء تغيّر المناخ. واعتبر أصحاب المصلحة أنّهم قادرون على اتخاذ إجراءات من أجل المشاركة بشكل فاعل أكثر مع الجهات الفاعلة الأخرى، وقدّموا اقتراحات متسقة لتحقيق ذلك. وأعربوا عن الحاجة إلى بناء الثقة لكي يتمكنوا من إثبات قدرتهم وإمكاناتهم في ما يتعلق بدعم التحوّل المستدام في النظم الغذائية. وكتب أحد المشاركين سنثبت لهم قدرتنا وإمكاناتنا التي ستعود عليهم بالنفع أيضًا". والتزمت المجموعات النسائية بالعمل على إشراك العاملات في جميع مراحل النظم الغذائية.

وأشار الشباب إلى أنّ الدعوة على مستوى السياسات وتنمية القدرات هي من الأولويات العليا. وروّجوا للبرامج التعليمية على المستوى الوطني مثل مبادرات الزراعة الإيكولوجية. واعتبر الشباب أيضًا أنه من المهم مشاركة التحديات والعقبات التي يواجهونها مع تقديم حلول عملية لهذه التحديات وزيادة عدد السفراء الشباب في جميع أنحاء العالم لكي يتسنى لهم العمل على زيادة مستوى الوعي بالتحديات والحلول الخاصة بالنظم الغذائية.

ويعتزم المزارعون/المنتجون التركيز على توطيد الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى، وتنفيذ برامج الدعوة لزيادة مستوى الوعي لدى صانعي السياسات بالتحديات التي يواجهها المزارعون الأسريون، ودعم المبادرات الشعبية، وتعزيز الزراعة التي تسمح بتجدّد البيئة. وتخطط بعض مجموعات المنتجين للتعاون مع مؤسسات التعليم العالي من أجل استضافة الطلاب كمتدربين في مزارعهم وفي المزارع المحلية الأخرى.

والتزمت الشركات التجارية والقطاع الصناعي بتحفيز الابتكار وزيادة اعتماد التكنولوجيا لخفض تأثيرات الإنتاج الغذائي على البيئة وزيادة مشاركة الشباب وإدراج المنظور الجنساني وبناء القدرات وتوفير الدعم للفئات المهمَّشة من خلال تقديم المنح. وتعتزم بعض المنظمات الانضمام إلى المبادرات العالمية والإقليمية التي تعزز الإدارة المستدامة للتربة والحلول الدائرية والاقتصاد الأحيائي. وهي تعتزم أيضًا تقييم الأثر البيئي لعملياتها ووضع المعايير الأخلاقية ودلائل الامتثال للإنتاج الغذائي المستدام، مما يضمن المساءلة في جميع مراحل سلسلة القيمة. وعرضت مجتمعات تابعة لمنظمات القطاع الخاص أن تعمل كقناة لإنشاء روابط بين القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما التحالفات التابعة لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية والمنسقين الوطنيين.

وتضمّنت أهداف الأوساط العلمية والتكنولوجية المشاركة مع أصحاب المصلحة الآخرين للعمل على إيجاد حلول مشتركة ودفع عمليات التفاوض بين أصحاب المصلحة. وتسعى هذه الأوساط إلى التركيز على الابتكارات في مجال الأمن والسلامة الغذائية، والنظم الغذائية القادرة على الصمود وعلى إحداث تحوّل، ودور صغار المزارعين، وتدريب الشباب وتوفير منصة لربط الجهات الفاعلة في مجال السياسات العامة والتنمية، وعقد جلسات حوارية/فعاليات لتعزيز الترابط.

ومن بين التدابير المهمة التي أشار إليها أصحاب المصلحة كافة: المشاركة في المنتديات الدولية والإقليمية والوطنية، وأهمية التواصل، بما في ذلك تبادل الخبرات المهنية، وقصص النجاح والمبادرات المحلية. واعتبر المشاركون أنّه من الضروري تعزيز تنظيم منظمات الشعوب الأصلية وتعبئة المجتمعات المحلية وتنفيذ خطط عمل ملموسة لتنفيذ التحوّل في النظم الغذائية. وكان أصحاب المصلحة كافة حريصين على المشاركة في أنشطة التدريب والتعاون البحثي.

توصيات إلى الجهات المعنية الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين

تُشجّع منظومة الأمم المتحدة ومنظمات التكامل الإقليمي على إنشاء قنوات اتصال مباشرة وعلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ السياسات العامة والمشاريع، بما في ذلك أنشطة تنمية القدرات التي تستهدف المنظمات النسائية بشكل خاص. وأشار أصحاب المصلحة إلى ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة أيضًا بتسليط الضوء على العاملات في القطاع غير النظامي وإدماج آراء العاملات في القطاع غير النظامي للنظم الغذائية في مناقشات قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+.

ومن الضروري أيضًا تشجيع البحوث العلمية والتأكد من تحويلها إلى حلول عملية، فضلًا عن تضمين المسائل التي تخصّ الشعوب الأصلية والنُهج التي تركز على المزارعين في الجهود البحثية. كما يتمّ السعي إلى تعزيز التعاون بين الشركات والأوساط الأكاديمية لتدريب الموظفين. وتُعدّ زيادة الاستثمارات في مجال الابتكار وإعادة النظر في التمويل المناخي الموجّه نحو النظم الغذائية والزراعية، من الأولويات التي يجب مراعاتها لإحداث تأثيرات إيجابية وتحقيق عائدات مالية.

ويجري حثّ الحكومات على إنشاء آليات لزيادة المشاركة مع المنظمات غير الحكومية، ولا سيما مجموعات الشعوب الأصلية، وعلى دعم برامج الدراسات العليا التي تركز على النظم الغذائية. ويُوصى بأن تضع الحكومات خطط عمل تشاركية تشمل أصحاب المصلحة كافة. ويُقترح أيضًا أن تقوم الحكومات الوطنية بتخصيص نسبة مئوية من الميزانية الوطنية للتنمية الزراعية وبدعم الإنتاج الغذائي المحلي واستخدام المدخلات العضوية المنتجة محليًا. ويجب أن تشرك وزارات الزراعة منظمات المزارعين في تصميم السياسات الزراعية وتنفيذها، وأن تؤدي دورًا استباقيًا في المشاركة مع الجهات الفاعلة التجارية والصناعية. ومن الأهداف المهمة التي تمّ ذكرها، جعل الزراعة نشاطًا جاذبًا للشباب لمنع الهجرة إلى الخارج وضمان الحصول على أغذية ميسورة الكلفة ومغذية للحد من سوء التغذية ووفيات الأطفال والعنف القائم على نوع الجنس داخل الأسر المعيشية. ويجب أن يكون هناك اعتراف عالمي على المستوى الوطني بأنّ النساء والرجال متساوون في القطاع الزراعي، وعليه يحقّ للنساء التمتع بنفس حقوق الرجال.

واعتُبر أنّ ضمان وصول المزارعين/المنتجين إلى التمويل المناخي، والملكية المشتركة لمبادرات المناخ، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على وضع خطط أعمال لتيسير الحصول على التمويل، تُعدّ خطوات أساسية. وهذا يتطلب الاستفادة من التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين واستحداث نماذج جديدة من الشراكات الخيرية بين القطاعين العام والخاص باتباع نهج يركز على المزارعين.

وأشار المجيبون من قطاعي الأعمال التجارية والصناعة إلى أنّ اتباع منظومة الأمم المتحدة لنهج شامل يقتضي إشراك القطاع الخاص كشريك وكجهة مقدّمة للحلول من أجل تعزيز الاستدامة في النظم الغذائية. كما أكّدوا على الحاجة إلى أن توفر التحالفات الخاصة بقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية توجيهات واضحة حول كيفية إشراك القطاع الخاص في هذه التحالفات، مع تحديد فوائد الشراكات والفرص التي تتيحها والمتطلبات التي يجب استيفاؤها بوضوح.

ويتفق أصحاب المصلحة بالإجماع على الحاجة إلى إشراك المزيد من الشباب والمشاركة معهم في تحويل النظم الغذائية، ولا سيما في وضع وتنفيذ خطط التكيّف مع آثار تغيّر المناخ التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهم. وهذا يتطلب توفير الدعم المالي للمنظمات الشبابية وإنشاء بيئات سياساتية تمكينية وزيادة فرص التعلّم للشباب.

آفاق المستقبل

يتمثل التحدي في أن تكون معالجة المسائل المفصَّلة أعلاه مدرجة في تصميم الاستجابات المتعددة القطاعات من خلال إنشاء آليات تمويل محددة، مع التركيز بشكل خاص على قضايا المساواة بين الجنسين والعدالة بين الأجيال وضمن الجيل الواحد، فضلًا عن تعزيز التوازنات الإقليمية (مثل البنية التحتية) على المستوى دون الوطني لدعم/تعزيز القدرة المادية والاقتصادية لأكثر السكان ضعفًا على الحصول على الأغذية. وهذا ينطبق أيضًا على إشراك الشباب والنساء والشعوب الأصلية في تحويل النظم الغذائية. وتتطلب هذه المشكلة المستمرة فهمًا أكبر واتخاذ إجراءات ملموسة.

وقد بيّنت الدراسة الاستقصائية بشكل واضح أنّ أصحاب المصلحة كافة قدّموا مساهمات أضفت قيمة على عملية تحويل النظم الغذائية. وإنّ التنوع الكبير لأصحاب المصلحة المختلفين، مع توفر عدد كبير من المدخلات وكذلك المصالح المتباينة، يعني ضمنًا وجود رؤية مجزأة للنظام الغذائي. ويجب التذكير في مرحلة أولى بأنّ مثل هذه الاختلافات طبيعية وبأنّ مناقشات أصحاب المصلحة بشأن الطرق المتعددة للمضي قدمًا ستتطلب في جميع الاحتمالات إجراء بعض المقايضات وعمليات المصالحة. وتشمل المسارات التي يمكن اتباعها، تحديد الطرق التي تعمل من خلالها المنظمات الجامعة الأخرى (مثل الحركة المعنية بتعزيز التغذية "Sun Movement") لإدارة مثل هذه التناقضات وتطبيق أفضل الممارسات المعترف بها لتسوية الاختلافات ودعم التعاون المتعدد القطاعات والحوار السياساتي. ولا يوجد حلّ سحري يسمح بتحديد المقايضات المثلى والاتفاق عليها، بل هناك عملية اكتشاف وبناء ثقة يكون فيها الاعتراف بالترابط بين أصحاب المصلحة نتيجة مهمة في حد ذاته.

واستنادًا إلى الأمثلة المقدَّمة، بدأت الاستجابات الوطنية في تكرار رؤية المجموعة الاستشارية المعنية بإشراك أصحاب المصلحة وإقامة الشبكات في ما بينهم، والتابعة لمركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية، من خلال إدراج مجموعات أصحاب المصلحة كجزء من استجابتهم. وفي هذا الصدد، يجب تسليط الضوء على التخطيط الجيد وأفضل الممارسات وإدراجها في الاستجابات الوطنية. وفي نهاية المطاف، يجب أن يضمن أصحاب المصلحة إمكانية تكييف السياسات العامة التي يتّبعونها مع البيئات الوطنية المختلفة.

ويجب النظر في إمكانية وضع خطط وطنية أكثر تفصيلًا للنظم الغذائية، تجمع بين قطاعات وأصحاب مصلحة متعددين، لتحسين التنسيق على المستوى الوطني.[9]

ومن الضروري وضع هيكل قائم على تعدّد أصحاب المصلحة وتعدّد القطاعات من أجل دعم المسارات الوطنية الرامية إلى إحداث تحوّل مستدام في النظم الغذائية. ولن يقتصر دور هذا الهيكل، على سبيل المثال، على الاعتراف بالحاجة إلى تخصيص قدر أكبر من الموارد، بل سيوفر أيضًا طريقة عمل لتلبية تلك الاحتياجات.

وبناءً على الردود الواردة في الدراسة الاستقصائية، يجب أن يشمل هذا الهيكل الجوانب الرئيسية الثلاثة التالية وأن يقوم بتنفيذها.

1- **إنشاء "حوكمة أفضل لتحويل النظم الغذائية" على المستوى القطري** - تدلّ الردود التي قدّمها أصحاب المصلحة على نقص التنسيق والقيادة على المستوى الوطني. وتشير الإجابات الواردة في الدراسة الاستقصائية مجتمعة إلى رؤى مجزّأة للنظم الغذائية. فهناك نقص في المعارف بشأن جهات الاتصال المعنية بالنظم الغذائية؛ وتتغير الأولويات المحددة للنظم الغذائية بتغيّر الحكومات؛ ولا توجد آليات تمويل محددة لتحويل النظم الغذائية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي من شأنها تمكين عملية التحوّل. وقد يسمح إنشاء منصة خاصة بالنظم الغذائية[10] لدعم الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بتجنّب الصعوبات التي قد يواجهها كلّ فرد على حدة. ومن شأن هذه المنصة أن تعرض أيضًا ملكية وقيادة واضحة من أجل تحويل النظم الغذائية على المستوى الوطني. وسيُساهم هذا الدور التنظيمي القوي في دعم أطر المساءلة.

ويجب أن يتمّ تعزيز آليات الحوكمة الخاصة بتحوّل النظم الغذائية في إطار خطة واضحة قائمة على تعدد القطاعات/تعدد أصحاب المصلحة. ويجب أن تكون هذه الخطة مختلفة عن المسارات الوطنية أو مكمّلة لها لأنها ستوفر إرشادات أكثر تفصيلًا في ما يتعلق بالعمل المستقبلي وتاريخه والجهة التي تنفذه. ويمكن أن تسمح هذه الآلية بتحويل الأهداف الاستراتيجية، مثل تحقيق الإدماج والعدالة الاجتماعيين، إلى أهداف ملموسة.

9 يمكن استخدام نموذج الشبكات الخاص بمبادرة مراكز الابتكار الغذائي كدراسة حالة. وتعمل هذه المراكز كمنصات للشراكة تتواصل مع مختلف الجهات الفاعلة في الشبكة لتوطيد الشراكات والشبكات التي تفتح المجال أمام الاستثمارات وتحفز الابتكار وتعمل بشكل جماعي لكسر الحواجز. وتحظى هذه المراكز بدعم عالمي، ولكنها مصمَّمة على المستوى الوطني/الإقليمي لتلبية احتياجات النظم الغذائية المحلية.

10 يمكن أن تستند هذه المنصة إلى منصات أصحاب المصلحة المتعددين الحالية من خلال توسيع نطاقها وتكرارها على المستوى الوطني، مثل المنصات التي وضعها "التحالف من أجل الأغذية واستخدام الأراضي" وتحالف "العمل من أجل الأغذية".

2- **الاعتراف بالمساواة بين الجنسين كأحد الأبعاد الشاملة الرئيسية لإحداث تحوّل في النظم الغذائية -** أشار أصحاب المصلحة إلى الحاجة إلى توعية الشباب، بالإضافة إلى تنفيذ أنشطة الدعوة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وبالشباب لدعم إدماج الشباب والنساء والفتيات في الحوار السياساتي. وأشارت النساء صاحبات المصلحة إلى مسألة استخدام الأراضي والحصول عليها باعتبارها مشاكل لم تُحلّ بعد، وإلى الحاجة إلى مناصرة قوية بشأن وصول المرأة إلى وسائل الإنتاج. ويدلّ استمرار العقلية الذكورية على الحاجة إلى استكشاف الأعراف الجنسانية التمييزية وكيفية انعكاسها على المستوى السياساتي، ومعالجة هذه الأعراف. وينبغي الاعتراف بالشباب وبالمساواة بين الجنسين على أنها أبعاد شاملة حاسمة. ويجب التعبير بوضوح عن العدالة بين الأجيال وداخل الجيل الواحد من خلال تحديد تدابير محددة وتنفيذها. ويبدو أنّ الشباب والنساء والشعوب الأصلية يواجهون التحديات نفسها، ما يُبرز ضرورة الاعتراف بالشباب كبُعد اجتماعي شامل ينبغي دعمه عن طريق رؤية أقلّ تجزئة لمجموعات أصحاب المصلحة الثلاثة هؤلاء.

3- **توضيح الروابط مع جداول العمل العالمية الأخرى، ليس فقط على المستوى العالمي، ولكن أيضًا على المستوى القطري -** مع أنّ الآراء التي أعرب عنها أصحاب المصلحة بشأن الروابط مع جداول العمل العالمية الأخرى كانت تركز بشكل أساسي على جداول العمل العالمية مثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وقمة أهداف التنمية المستدامة وغيرهما، تبرز الحاجة أيضًا إلى ربط جدول أعمال تحويل النظم الغذائية بجداول العمل العالمية الأخرى على المستوى القطري.

© FAO/Alessandra Benedetti

الشكل 6 - جوانب البنية المتعددة أصحاب المصلحة والمتعددة القطاعات لدعم تحويل النظم الغذائية على نحو مستدام

التوقعات الرئيسية المنتظرة من قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+

سوف تكون آفاق المستقبل، إلى حدّ كبير، مرهونة بنتائج قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تُشكّل القمة منتدى للبلدان من أجل تبادل المعارف وأفضل الممارسات والحلول والخبرات القابلة للقياس، على أن يتمثّل هدفها النهائي في ضمان حصول الجميع على أغذية صحية وميسورة الكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، من المنتظر أن توفر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ تقييمًا شاملًا للحالة الراهنة للنظم الغذائية العالمية، مع مراعاة وجهات النظر والتحديات والفرص المتنوعة لمختلف الجهات الفاعلة في النظم الغذائية.

وتُعتبر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ فرصة للاحتفال بالتقدم المحرز في التحوّل إلى النظم الغذائية المستدامة؛ وتحديد المجالات التي تستلزم المزيد من العمل؛ وتعزيز الفهم حول كيفية تقديم النظم الغذائية حلولًا لبعض القضايا الأكثر إلحاحًا في العالم، مثل الجوع وسوء التغذية والفقر وتغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وعدم المساواة، وتدعيم قاعدة البيانات ذات الصلة.

واعتبر المجيبون أنّه من المهم أن تساعد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ في إيجاد طرق للتخلّص تدريجيًا من ممارسات النظم الغذائية غير المستدامة، وتجنب هدر الأغذية، ولا سيما الخسائر في مرحلة ما بعد الحصاد، وضمان إيصال آراء المنظمات الشعبية، وتسليط الضوء على الدور الذي يؤديه أصحاب المصلحة كافة في إحداث تحوّل مستدام في النظم الغذائية، ولا سيما المزارعات والعاملات غير النظاميات؛ والشباب؛ والشعوب الأصلية؛ والمزارعون/المنتجون؛ والقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والمنظمات غير الحكومية، والأوساط العلمية والتكنولوجية.

ويودّ أصحاب المصلحة إقامة مناقشات شاملة ومتوازنة وعمليّة المنحى، على نحو يراعي مدخلات واحتياجات مختلف أصحاب المصلحة في جميع جوانب النظم الغذائية. ويجب أن تساعد المناقشات على فهم كيفية زيادة الإنتاج الغذائي بشكل مستدام، بما في ذلك استخدام الممارسات الزراعية المستدامة مثل الزراعة الإيكولوجية، والزراعة التي تسمح بتجدد البيئة؛ وتسليط الضوء على دور الشباب بوصفهم دعامة التحوّل في النظم الغذائية، فضلاً عن المسائل التي تخصّ المرأة والشعوب الأصلية، ولا سيما ضرورة ضمان أمنهم الغذائي وتحسين ظروفهم المعيشية.

ويتطلّع أصحاب المصلحة أيضًا إلى أن تتشاطر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ الأمثلة الجيدة عن الشراكات، وفي الوقت نفسه، أن تعزز التواصل والمساعدة في بناء التحالفات وتعزيز التعاون بين المنظمات والمناطق الجغرافية، مع التأكيد على أهمية الحوارات الوطنية من أجل تنفيذ الإجراءات التي يمكن أن تعزز النظم الغذائية على المستوى القطري. وأعرب أصحاب المصلحة عن أملهم في أن تنجح قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ في تعبئة الموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتحويل النظم الغذائية، وأن تسفر هذه القمة عن توصيات قابلة للتنفيذ تُساعد على تنفيذ السياسات التمكينية وتمهد الطريق بالتالي لوضع خطط عمل ملموسة تُحدث تحوّلًا في النظم الغذائية على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية والمجتمعية.

وأقرّ أصحاب المصلحة الذين يمثلون المزارعين/المنتجين بدورهم المركزي في الصفوف الأمامية للنظم الغذائية. وأعربوا عن أملهم بأن تُسلّط قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ الضوء على المزارعين/المنتجين من مختلف الأحجام، فضلًا عن المشاكل التي تعترضهم والحلول التي يوفرونها. وهم يتطلعون إلى تحسين عمليات المشاركة والتشاور وإلى أن يتمّ إشراكهم بشكل مباشر في تحويل النظم الغذائية.

وشملت التطلّعات الأخرى التي أعرب عنها أصحاب المصلحة ما يلي:

- إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة الدولية في تشجيع التغذية الأفضل والنظم الغذائية المستدامة؛
- وضمان التعبير عن مفاهيم ومؤشرات الاستدامة ومعالجتها بطريقة يسهل فهمها من قِبل الأطراف الفاعلة في القطاع الزراعي والغذائي وعامة الناس؛
- والنهوض بالتحالفات والبناء على الإنجازات السابقة وتحديد العمل في المستقبل؛
- والمساعدة في فهم كيفية إشراك القطاع الخاص في عملية متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، على سبيل المثال من خلال التعاون مع التحالفات الخاصة بقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية.

الملاحق

الملحق 1 - الأسئلة الواردة في الدراسة الاستقصائية

1- إجازة استخدام المعلومات الواردة في هذا النموذج. الرجاء اختيار أحد الخيارين التاليين:

أ. يمكن للمركز استخدام المعلومات المقدَّمة في هذه الدراسة الاستقصائية لصياغة وثائق المعلومات التي سيتم تجميعها لعملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، بما في ذلك الإشارات إلى اسم المنظمة التي تُقدّم المعلومات.

ب. يمكن للمركز استخدام المعلومات المقدَّمة في هذا النموذج لصياغة وثائق المعلومات التي سيتم تجميعها لعملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، ولكن من دون الإشارة إلى اسم المنظمة التي تقدم المعلومات.

2- بيانات الاتصال بالشخص الذي يقوم بملء الاستبيان:

أ. الاسم

ب. اللقب

ج. نوع الجنس

د. الوظيفة

ه. المنظمة

و. البريد الإلكتروني

3- البلد/المنطقة التي يقع فيه/فيها مقر المنظمة (بالنسبة إلى المنظمات الدولية، تُكتب عبارة "نطاق عالمي")

4- المجموعة الرئيسية أو أصحاب المصلحة الممثلون (بحسب فئات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة):

أ. قطاعي الأعمال التجارية والصناعة
ب. الأطفال والشباب
ج. المزارعون/المنتجون
د. الشعوب الأصلية
ه. السلطات المحلية
و. المنظمات غير الحكومية
ز. الأوساط العلمية والتكنولوجية
ح. النساء
ط. العمال ونقابات العمال

5- يُرجى إعطاء وصف موجز للإجراءات الملموسة التي اتخذتها منظمتكم لدعم تنفيذ مسارات التحوّل في النظم الغذائية الوطنية و/أو الإجراءات الأخرى المتعلقة بمتابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية.

6- ما هو مدى رضاكم عن مراعاة كلّ جهة من الجهات الفاعلة المشار إليها لوجهات نظر منظمتكم وعن مستوى إشراككم في عملها المرتبط بتحويل النظم الغذائية، على سلّم من 1 إلى 5 درجات (علمًا بأنّ الرقم 5 يُشير إلى أعلى مستويات الرضا)؟ وفي حال لم تكن لديكم خبرة في العمل مع أيّ من تلك الجهات الفاعلة، يرجى الانتقال إلى السؤال رقم 8.

أ. الحكومات الوطنية
ب. الحكومات المحلية
ج. منظومة الأمم المتحدة
د. المنظمات الحكومية الدولية الأخرى
ه. منظمات التكامل الإقليمي (مثل الاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمجموعة الكاريبية، والاتحاد الأفريقي، وغيرها)
و. المنظمات غير الحكومية الدولية
ز. الشركات المتعددة الجنسيات
ح. المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
ط. المؤسسات الأكاديمية والبحثية
ي. جهة فاعلة أخرى (يرجى التحديد أدناه)

7- إذا كنتم قد عملتم مع أيّ من هذه الجهات الفاعلة، يرجى إعطاء مثال عن الإجراءات الإيجابية المتخذة، بما في ذلك التعاون مع منظمتكم.

8- بناءً على تجربتكم، ما هي التحديات المستمرة التي تواجهها منظمتكم للمشاركة بفعالية مع الجهات الفاعلة التالية؟ يرجى إعطاء وصف موجز للتحديات التي تواجها كلّ من الجهات الفاعلة التي عملتم معها أو التي تودّون العمل معها.

أ. الحكومات الوطنية
ب. الحكومات المحلية
ج. منظومة الأمم المتحدة
د. المنظمات الحكومية الدولية الأخرى
ه. منظمات التكامل الإقليمي (مثل الاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمجموعة الكاريبية، والاتحاد الأفريقي، وغيرها)
و. المنظمات غير الحكومية الدولية
ز. الشركات المتعددة الجنسيات
ح. المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
ط. المؤسسات الأكاديمية والبحثية
ي. جهة فاعلة أخرى (يرجى التحديد أدناه)

9- بالنظر إلى التحديات المذكورة في السؤال السابق:

أ. ما هي اقتراحاتكم لكي يتسنّى لتلك الجهات الفاعلة تفعيل مشاركتها مع منظمتكم؟
ب. ما هي من ناحيتكم الإجراءات التي يمكن أن تتخذها منظمتكم لتفعيل مشاركتها مع تلك الجهات الفاعلة؟

10- ما هي الأنشطة ذات الأولوية التي تعتزم منظمتكم تنفيذها على مدى العامين المقبلين لدعم تحويل النظم الغذائية في بلدكم؟

11- كيف يمكن ربط عملية تقييم حصيلة القمة بشكل فعال بالمبادرات العالمية الأخرى، مثل قمة أهداف التنمية المستدامة، وقمة المستقبل لعام 2024، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ والعمليات العالمية الأخرى؟

12- ما هي تطلعاتكم الرئيسية من عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية؟

13- هل لديكم أيّ أفكار أخرى تودّون مشاركتها؟

الملحق 2 - قائمة المشاركين في الدراسة الاستقصائية

يودّ كلّ من "المجموعة الاستشارية المعنية بإشراك أصحاب المصلحة وإقامة الشبكات بينهم" و"مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية" الإعراب عن شكرهما للأفراد التالية أسماؤهم الذين استجابوا للدراسة الاستقصائية المفتوحة، فلهم فضل كبير في إعداد هذا التقرير:

الاسم الكامل	المنظمة	البلد
السيد Abdelkerim Abbas Mahamat	منظمة International Helping for Young	تشاد
السيد Abduljeleel Bello	شركة Primneeds	نيجيريا
السيد Abul Kashem Sheikh	أكاديمية Kathak	بنغلاديش
السيد Ahotondji Mechak Gbaguidi	مختبر العلوم والتكنولوجيات الغذائية	بنن
السيدة Aisha Ahmed	مؤسسة Murna	نيجيريا
السيد Alan Pater	شركة El Buda Profano	نطاق عالمي
السيدة أمل لقطيب	منظمة Anchor التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المغرب
السيد Anicet Lossa Londjiringa	جمعية حفظ النظم الإيكولوجية في البحيرات وحمايتها، وتعزيز الزراعة المستدامة	جمهورية الكونغو الديمقراطية
السيدة Anouk De Vries	التحالف العالمي لتحسين التغذية	النطاق العالمي
السيد Ashie Charles	مؤسسة Christ Soldiers	غانا
السيد Ayaz Mukarram Shaikh	جامعة دبرتسن	هنغاريا
السيد Azeez Salawu	مبادرة العمل المجتمعي من أجل الأمن الغذائي	نيجيريا
السيد Baba Boubacar Keïta	جماعة الممارسين المعنية بمكافحة الفساد	مالي
السيد Babafemi Oyewole	منظمة المزارعين في البلدان الأفريقية	رواندا
السيدة Baliqees Salaudeen	الشركة المحدودة Green Republic Farms	نيجيريا
السيدة Belina Manapo Makhele	مركز Willow Tree Farm	ليسوتو

الاسم الكامل	المنظمة	البلد
السيد Benjamin Appiah-Kuni	منظمة المتطوعين الدولية لتطوير تعليم المرأة	غانا
السيدة Betty Elisa Perez Valiente	مجلس التنسيق الوطني للشعوب الأصلية في السلفادور	السلفادور
السيدة Bibi Ally	شركة Emerging Ag Inc	النطاق العالمي
السيد Bolaji Ogundeji	شركة Bolcris International	النطاق العالمي
السيد Briphin Ampurire	منظمة دعم الكنائس الفنلندية	النطاق العالمي
السيد Carlos Domke Vargas	شركة MLR للغابات في نيكاراغوا	أمريكا الوسطى
السيدة Carole Küng	شبكة حلول التنمية المستدامة في سويسرا(SDSN)	سويسرا
السيدة Caroline Emond	الاتحاد الدولي لمنتجات الألبان	النطاق العالمي
السيد Chukwudi Egwuagu	شركةNeduchuks Multi - Business Concept	النطاق العالمي
السيد Claude Elembo Esanga	اللجنة الوطنية لليونسكو	جمهورية الكونغو الديمقراطية
السيد Claudio Daniel Schwartz	برنامج Primmar لإنشاء شبكة عالمية نموذجية ومتكاملة للمؤسسات الريفية	الأرجنتين
السيدة Danyelle Kawamura	المعهد المعني بالمناخ وبالسلام	آسيا والمحيط الهادئ
الدكتور Kislaya Upadhyay	منظمة Svyam Bane Gopal	الهند
السيدة Dore Castillo Garcia	منظمة Salud Crítica	المكسيك
السيد E.M.B. Daniel	منظمة الحقوق الأساسية في سري لانكا	سري لانك
السيد Frank Wesonga Omukuyia	التحالف الأفريقي للتنمية الاقتصادية من أجل الأبحاث الصحية	كينيا

الاسم الكامل	المنظمة	البلد
السيدة Edda Giuberti	منظمة Tripla Difesa Onlus Guardie Sicurezza Sociale ed Ecozoofila	النطاق العالمي
السيدة Emem Umoh	منظمة إشراك المرأة في الحفاظ على الطبيعة(WINCO)	نيجيريا
السيدة Espérance Ntirampeba	تضامن النساء من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي والتقدم في بوروندي	بوروندي
السيد Ezaie Muhindo Mbumba	منظمة الفلاحين من أجل التنمية المستدامة	جمهورية الكونغو الديمقراطية
السيد Francis Keya	التحالف الأفريقي للصحة والأبحاث والتنمية الاقتصادية	كينيا
السيد Francisco J. Rosado-May	Glocal Bej A.C./Universidad Intercultural Maya de Quintana Roo	أمريكا اللاتينية
السيد Frank Ademba	منظمة We Effect	جمهورية تنزانيا المتحدة
السيدة Gayathri Ilango	شركة The Circular Farm	النطاق العالمي
السيد Gervais Nzoa	مركز دعم المبادرات البديلة للتنمية المحلية	الكاميرون
السيدة Giulia De Castro	منظمة المزارعين العالمية	إيطاليا
السيدة Grace Scent	جامعة دلتا النيجر في ولاية بايلسا	نيجيريا
السيدة Hanna North	مركز البحوث الحرجية الدولية والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية	النطاق العالمي
السيد Hironobu Ode	الشركة المحدودة Seiwa	اليابان
السيد Ichivirbee Ukange	برنامج البيئة النسائي	نيجيريا
السيدة Ifeyinwa Kanu	الشركة المحدودة Intellidigest	النطاق العالمي

الاسم الكامل	المنظمة	البلد
السيدة Isela Marianela Gutiérrez Bustamante	Redmurlam	بيرو
السيد Jackson Zee	منظمة Vier Pfoten الدولية	النطاق العالمي
السيدة Jacqueline Musugani	المبادرات المخصصة للنساء المستضعفات من أجل التنمية المستدامة والمتكاملة (IFESIDDI)	جمهورية الكونغو الديمقراطية
السيد Jagat Deuja	المركز المجتمعي للاعتماد على الذات (CSRC)	نيبال
السيد James Ndiritu	منظمة النجاح في القطاع الزراعي	كينيا
السيدة Janice Giddens	مجلس تصدير الألبان في الولايات المتحدة الأمريكية	النطاق العالمي
السيدة Jennifer Ndzana Eloundou	منتدى الأغذية العالمي	إيطاليا
السيد John Aggrey	شركة Hired Consult	غانا
السيدة Joy Ejaria	الشركة المحدودة Ejaria Global Resources المنظمة غير الحكومية Divine Rest Outreach International	نيجيريا
السيدة Joyce Kyerewaa Ahenkorah	جامعة الدراسات الخاصة بالتنمية	غانا
السيدة Juliet Chinemelu	شركة Wido	نيجيريا
السيدة Kathelijne Van Hoeven	شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء	هولندا
السيدة Katie Carson	شركةTetra Pak	النطاق العالمي
السيد Kayanga Peter	منتدى ذوي الإعاقة في أوغندا	أوغندا
السيد Kenneth Okoh	شبكة Queens World	نيجيريا
السيد Kouichirou Shin	جمعية الألبان اليابانية (J-Milk)	اليابان
السيد Krishan Bheenick	شراكة التجديد في موريشيوس	موريشيوس

الاسم الكامل	المنظمة	البلد
السيدة Leen Assire	شبكة الشباب في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
السيد Léon C'Est La Vie Peke Koukou	المجموعة الزراعة الرعوية من أجل تنمية منطقة يونغورو (منظمة غير حكومية وطنية)	جمهورية أفريقيا الوسطى
السيدة Liliana Virginia Llontop Silva	شبكة Red de Mujeres Rurales Poncoy	بيرو
السيدة Ma. Johara Justimbaste	مؤسسة Pagtinabangay	الفلبين
السيد Mamun Rashid	منظمة Badabon Sangho لحقوق المرأة	بنغلاديش
السيدة Mandira Guha Neogi	التحالف العالمي لتحسين التغذية	سويسرا
السيد Mange Ram Adhana	جمعية تعزيز التنمية المستدامة	الهند
السيدة Margit Batthyany-Schmidt	اتحاد النساء في هنغاريا	هنغاريا
السيدة Margot Clifford Laguette	الرابطة الدولية للأسمدة	النطاق العالمي
السيدة Mariet Verhoef-Cohen	شراكة النساء من أجل المياه	النطاق العالمي
السيدة Martina Fleckenstein	الصندوق العالمي للطبيعة	النطاق العالمي
السيد Martins Paul Iwuanyanwu	منظمة Leadership Watch	نيجيريا
السيد Michael Ahimbisibwe	منظمة Real Food Systems	أوغندا
السيد Michael Anguria	مؤسسة Saf-Teso	أوغندا
السيد Michael Ogunbiyi	شركة Sm Sunrise Global Visions	نيجيريا
السيدة Mimansha Joshi	تحويل النظم الغذائية في المناطق الريفية والحضرية	النطاق العالمي
السيدة Minal Bhatia	شركة The Lonavla Local	الهند
السيد Mohammed Abubakar	الرابطة العالمية للصحة العامة والتغذية	نيجيريا

الاسم الكامل	المنظمة	البلد
السيدة Motselisi Mokhele	حلفاء النساء المزارعات في أفريقيا	ليسوتو
السيد Muhammad Imran Shazad	شركة Galaxy Rice	باكستان
السيدة Nelly-Françoise Comte	مركز التبادل والموارد لتعزيز الإجراءات المجتمعية	الكونغو
السيد Nicht Rukundo	الشركة المحدودة Nestar Supplies	أوغندا
السيد Norman Mapela	منظمات مجتمع Isiziba في جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا
السيد Peter Bette	مبادرة Biakwan Light Green	نيجيريا
السيدة Phionah Nalumansi	مؤسسة Kiyita	أوغندا
السيد Pradeep Mehta	معهد الهيمالايا المركزي للطبيعة والبحوث التطبيقية (CHINAR)	الهند
السيد Prince Goodluck Obi	آلية الإنذار العالمي للدفاع عن الشباب والأشخاص الأقلّ تمتعًا بالامتيازات (GADYLP)	نيجيريا
السيد Rafiu Olaore	الجمعية الشبابية لتطوير المشاريع والابتكار (YEDIS)	نيجيريا
السيد Rasim Abderrahim	المعرفة والتقنيات لأجل التنمية المستدامة	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
السيد Ravi Kumar	الإنسان من أجل الاتحاد الديمقراطي الدولي (HINDU)	الهند
السيدة Reema Nanavaty	رابطة النساء العاملات لحسابهنّ (SEWA)	الهند
السيد Robert Kibaya	منظمة تنمية المجتمعات الريفية في كيكاندوا	أوغندا
السيد Robinson Runyenje	الشركة المحدودة KCRC	كينيا
السيدة Ruby Kryticous	منظمة الشباب من أجل الزراعة المراعية للبيئة	زامبيا

الاسم الكامل	المنظمة	البلد
السيد Sadik El-Hattab	المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان	المغرب
السيد Sarada Prasad Mohapatra	كليّة Narasingh Choudhury المستقلة	الهند
السيد Severin Sindizera	جمعية التكامل والتنمية المستدامة في بوروندي	بوروندي
السيد Shah I. Mobin Jinnah	جمعية التنمية المجتمعية	بنغلاديش
السيدة Sharon Wallenberg	منظمة Vegan الدولية	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد Sixto Palacios	شركة Agroasesorias de Colombia	كولومبيا
السيدة Summer Wright	منظمة Orataiao: NZ Climate & Health Council	نيوزيلندا
السيدة Suzanne Van Tilburg	بنك Rabobank	هولندا
السيد Syed Ejaz Hussain Shah	المنظمة غير الحكومية Computer Literacy Shelter Welfare Rawalpindi Cantt Pakistan	باكستان
السيد Takanori Morinaka	مجموعة Nisshin Seifun	النطاق العالمي
السيد Taniguchi Yoshiaki	بلدة يوسانو، محافظة كيوتو، اليابان	اليابان
السيد Turki Al Rasheed	جامعة أريزونا	المملكة العربية السعودية
السيدة Valentina Pescetti	جمعية A.N.I.T.A. Garibaldi Aps	إيطاليا
السيد Victor Garpulee	شبكة Euphrates Liberia Peace Practice	ليبريا
السيدة Victoria Crawford	مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة	النطاق العالمي
السيد William Lanier	شركة Neveridle Farms and Consulting	غانا
السيد Yasuo Takeuchi	الشركة المحدودة Meiji Holdings Co.	اليابان

الملحق 3 - قائمة الأشخاص الداعمين لعملية إعداد التقرير

المؤلف المستقل:

السيد Gregory Beals

استعراض الأقران ومجموعة التحرير:

الاسم الكامل	المنظمة	المجموعة الاستشارية المعنية بإشراك أصحاب المصلحة وإقامة الشبكات بينهم
السيدة Aluki Kotierk	منظمة Nunavut Tunngavik	الشعوب الأصلية
السيدة Elizabeth Mwende	مهندس زراعي	الشباب
السيدة Lucy Muchoky	اتحاد الأعمال الزراعية الأفريقية	النساء
السيد Francesco Brusaporto	المنظمة العالمية للمزارعين	المزارعون/المنتجون
السيدة Maria Giulia De Castro	المنظمة العالمية للمزارعين	المزارعون/المنتجون
السيدة Emeline Fellus	المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة	القطاع الخاص
السيدة Victoria Crawford	المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة	القطاع الخاص
السيدة Tania Strauss	المنتدى الاقتصادي العالمي	القطاع الخاص
السيد Federico Ronca	المنتدى الاقتصادي العالمي	القطاع الخاص

الدعم الفني المقدّم من مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية:

السيدة Hajnalka Petrics والسيدة Sophie Akwa Cowppli-Bony Kwassy والسيدة Alison Graham والسيد Roberto Villa والسيدة Abigail Smith والسيدة Kennedy Baruta والسيدة Kunthara Poonjaruwat.

إيطاليا 2023

قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2

عملية تقييم الحصيلة